

معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة وسبل التغلب عليها

الباحثة/ أميرة طارق محمد البدي

باحثة ماجستير أصول تربوية
كلية التربية- جامعة المنصورة

مقدمة

لم تعد التربية وخدماتها المقدمة بثتى أشكالها وصورها مقتصرة على العاديين، ولم يعد التعليم موجهاً لفئة بعينها، وإنما اتسع نطاق التربية ليشمل جميع الفئات بغض النظر عن مستوياتهم العقلية، أو قدراتهم الاستيعابية، والتربية الخاصة لا بد وأن تركز على أساس أنها جزء متكامل من التعليم، فمثل ما تستهدف التربية العامة تحقيق النمو السوي والمتكامل في شخصية التلميذ، لا بد وأن تسعى أيضاً التربية الخاصة إلى تربية ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على تحقيق النمو الشامل والمتكامل في كافة جوانب شخصياتهم، وتوفير نوع من التعليم يلائم تلبية احتياجاتهم المختلفة، ودراسة كافة العوامل المؤثرة على تعليم تلك الفئة، وتجهيز المدارس بما تحتاجه من إمكانات تساهم في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تختلف مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة عن مدارس العاديين من حيث تصميمها وبنائها وتجهيزاتها وفقاً للاحتياجات التعليمية الفردية لكل فئة (عمار، ٢٠١٩، ٥٥)، والعمل على توفير كافة الخدمات بما يؤهلهم لحياة تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، ويشعرهم بأنهم جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع (محمد، ٢٠١٩، ٢٠).

وتعالج أيضاً جوانب القصور والضعف في جوانبهم الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية (عبد الكريم، ٢٠١٦، ٢).

ولمدارس التربية الخاصة أهمية كبيرة متميزة عن غيرها، حيث تقدم خدمات متميزة بطرق وأساليب عديدة تتناسب مع القدرات المختلفة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفر بيئة مناسبة جاذبة للتعليم، لذا تحتاج هذه المدارس إلى إدارة متميزة قادرة على توفير برامج وخدمات تربوية متعددة ومناسبة ومختلفة عن برامج التربية العادية وما يتناسب مع التلاميذ على مختلف إعاقاتهم (مخولف، ٢٠١٧، ٤٣٨).

لقد أصبحت عملية تحسين جودة التعليم هدفاً أساسياً تسعى إليه كل المجتمعات؛ من أجل تحسين السياسات التعليمية الحالية، فالتحدي الرئيس للنظم التعليمية المعاصرة لا يتمثل فقط في تقديم التعليم، بل والتأكد من أن التعليم المقدم يتسم بالجودة المطلوبة، فالجودة التعليمية تستهدف تحقيق مجموعة من المعايير والإجراءات المحددة بهدف تحقيق المواصفات والأهداف المرجوة (شهرزاد، ٢٠١٧، ٢٦٨).

وتحتل جودة العملية التعليمية أهمية كبيرة في مختلف المؤسسات التعليمية، وخاصة مؤسسات التربية الخاصة، حيث تستهدف عملية الجودة بها تطبيق أساليب متقدمة في العملية التعليمية من أجل تحقيق التحسين والتطوير المستمر وبما يحقق أعلى المستويات في الممارسات والعمليات التعليمية (الحراشنة، المومني، ٢٠١٦، ٢١٢٣).

وذوي الإعاقات يختلفون في قدراتهم وإمكاناتهم عن غير المعوقين، الأمر الذي يستلزم إيجاد أساليب تربوية متنوعة، وبرامج تعليمية متخصصة تناسب إمكاناتهم ومستوياتهم وقدراتهم الاستيعابية،

المجتمع في التعليم المدرسي، وتم التأكيد على دور المشاركة المجتمعية في تحقيق تعليم مدرسي جيد؛ من خلال التأكيد على العمليات التشاركية للمجتمع المحلي، حيث تسهم هذه المشاركة في فعالية المدرسة، وتسهيل عمليات الانجاز، وتقليل العبء الإضافي للمدرسة (Narwana,2015, 220, 222).

وتحتاج مدارس التربية الخاصة في مصر إلى إصلاح وتجديد وتطوير مستمر للخدمات المقدمة للتلاميذ ذوي الإعاقات، وهذا يتطلب الوقوف على واقع تلك المدارس، وتحديد مشكلاتها، والإلمام بمتطلباتها؛ من أجل تحسين وتغيير واقع تلك المدارس الداخلي والخارجي، حتى يمكن تحقيق عملية الجودة التعليمية بها، وهذا يتطلب تضافر الجهود الرسمية والأهلية للمجتمع من أجل إصلاح المنظومة التعليمية بتلك المدارس (مصطفى، ٢٠٢٠، ٣٧٧).

ورغم الاهتمام الرسمي برعاية وتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، إلا أن المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق جودة التعليم لازالت يشوبها أوجه الضعف والقصور، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن واقع المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق جودة تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

بالرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من اهتمام بالغ بذوي الاحتياجات الخاصة، والذي تجسد في صورة إنشاء العديد من المدارس التي تهتم برعايتهم وتنشئتهم اجتماعياً لمواجهة احتياجاتهم من ناحية ومتطلبات المجتمع من ناحية أخرى، إلا أن الواقع الحالي لمدارس التربية الخاصة يكشف عن الكثير من جوانب القصور والضعف التي تتخلل مدارس التربية الخاصة، حيث يوجد عديد من الدراسات التي تثبت وجود مشكلات في مدارس التربية الخاصة، ومنها: دراسة جاد الله (٢٠١٤) التي بينت حاجة المديرين والمعلمين بمدارس

وتعتبر العلاقة بين المدرسة والمجتمع أحد أهم المحاور الرئيسة التي تركز عليها العملية التعليمية، وكلما كانت إيجابية وسليمة كانت العملية التعليمية بناءة وذات جودة عالية، واستطاعت أن تحقق أهدافها بطريقة مناسبة وفعالة تمكّنها من الوصول إلى أرقى المستويات، فالعلاقات التربوية لها دور هام في تحقيق جودة العملية التعليمية (بني عيسى، نصيرة، ٢٠٢٠، ٢٨).

ومن المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح التعليمي، صعوبة وجود مشاركة حقيقية وفعالة بين صناع القرار التعليمي والمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى ضعف مساندة وتأييد المجتمع لعمليات إصلاح التعليم، وكذلك خضوع النظم التعليمية للسلطات المختصة بالأساليب المركزية التقليدية، هذا بالإضافة إلى معوق إضافي وهو الأهم وهو الفجوة بين ما هو مخطط لإصلاحه، وما يتم تنفيذه فعلياً على أرض الواقع (عبد النعيم، عبد اللاه، ٢٠١٦، ٢٧٦).

فالمشاركة المجتمعية من المداخل الهامة في إصلاح التعليم وتطويره، حيث يعتمد هذا المدخل على فلسفة هامة مفادها؛ أن المدرسة وحدها ليست المسؤولة عن التعليم، بل أصبح التعليم قضية مجتمعية تعتمد على دعم ومشاركة كافة فئات ومؤسسات المجتمع (القرني، نصر، ٢٠١٨، ٦٩٨)، فمدخل المشاركة المجتمعية من شأنه أن يسهم تنظيم العمل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لأن الحكومات والإدارات لا تستطيع وحدها تنفيذ كافة البرامج التعليمية والإشراف عليها، لذا من المفيد أن يتم تضمين عناصر من المجتمع من المهتمين بالتعليم لتفعيل عملية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٣٧).

وأصبحت مشاركة المجتمع في التعليم المدرسي واحدة من أبرز السمات في جميع برامج التطوير التربوي على مستوى السياسات العالمية، وتماشياً مع هذا الاتجاه بدأ التوجه نحو مفهوم مشاركة

التربية الخاصة إلى اكتساب أفضل مهارات التخطيط الاستراتيجي، وضعف قدرة معلمي ومديري مدارس التربية الخاصة على صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية لمدارسهم مما يعيق تجويد الأداء بمدارسهم وتطويرها، ودراسة جاد الله (٢٠١٦) التي أكدت على وجود العديد من المشكلات منها: التخطيط التقليدي المستخدم الذي لا يتواءم مع المتغيرات المعاصرة، وتتبع النهج المركزي في التخطيط والإدارة، ودراسة عمار (٢٠١٩) التي أكدت على: أن الإدارة المدرسية لا توفر البيئة المناسبة والمجهزة بطريقة فنية لذوي الاحتياجات الخاصة، وضعف ميزانية مدارس التربية الخاصة، وقلة الإمكانيات المادية التي تخصصها الدولة للإنفاق على التعليم، وضعف مساهمة المجتمع المحلي في تمويل مدارس التربية الخاصة، وقلة التعاون بين المدرسة وأصحاب الأعمال في التأهيل المهني للتلاميذ، ودراسة (Kiru, 2019) التي أكدت على مجموعة من التحديات واسعة النطاق والتي تتمثل في: محدودية التمويل، ومحدودية تدريب المعلمين، والتصورات الثقافية، ونقص الوعي بالإعاقة، وزيادة أعداد التلاميذ، وقلة أعداد الفصول، ودراسة مصطفى (٢٠٢٠) التي أشارت إلى عدة مشكلات منها: ضعف التمويل المخصص لمدارس التربية الخاصة، ومركزية الإدارة المدرسية، ونقص خبرات المعلمين، وضعف إعداد الطالب، وجمود المنهج المدرسي، وضعف تجهيزات المبنى المدرسي، وضعف مشاركة أولياء الأمور والمجتمع الخارجي، وعدم وجود مراكز متخصصة لدعم مدارس التربية الخاصة، ودراسة الكريم (٢٠٢١) أكدت على وجود العديد من المشكلات التي تقف حائلاً دون الارتقاء بالعملية التعليمية بتلك المدارس، ومن ثم تحقيق جودة التعليم بها، ومن هذه المشكلات: عدم تنظيم تمويل تلك المدارس، وعدم وجود تشريعات وقوانين تنظم عمل مدارس التربية الخاصة بشكل مرن ودقيق، وعدم مرونة

المناهج الدراسية وعدم ملاءمتها للطبيعة الفردية للتلاميذ، وضعف إلمام معلم التربية الخاصة بالاستراتيجيات التدريسية الحديثة، وعدم ملاءمة بعض المباني المدرسية؛ فمنها ما هو قديم ولا يفي بمتطلبات الجودة، وعدم اختلاف مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة عن مدارس العاديين.

لذا كان هناك ضرورة للبحث عن مدخل لمواجهة تلك المعوقات بما يسهم في تحقيق جودة التعليم في هذه المدارس، ومن ثم كان التوجه نحو المشاركة المجتمعية، وعليه نشأت فكرة البحث الحالي والذي يمكن صياغة مشكلته في التساؤلات البحثية الآتية:

- ١- ما مفهوم جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة؟
- ٢- ما معايير جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة؟
- ٣- ما مفهوم المشاركة المجتمعية بمدارس التربية الخاصة؟
- ٤- ما آليات المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة؟
- ٥- ما المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة؟
- ٦- ما سبل التغلب على المعوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة؟

أهداف البحث:

تمثلت أهداف البحث فيما يأتي:

- ١- الكشف عن المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.
- ٢- تحديد سبل التغلب على المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يأتي:

- ١- أنه يتناول قضية مهمة وهي الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وجودة مدارسهم لتحسين نوعية التعليم المقدم إليهم.
- ٢- يتوقع أن يستفيد من هذا البحث التلاميذ ذوو الاحتياجات الخاصة ، معلمي ومدراء وأخصائي مدارس التربية الخاصة.
- ٣- تحسين نوعية التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة مما ينعكس علي الأداء التعليمي لهم، ومن ثم تحسين مستوي خريجها.
- ٤- مواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ علي جودة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مما يحد من الفجوة بينهم وبين الطلاب العاديين.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في وضع إطار مفاهيمي لكل من: جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، ومعايير جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، وتحديد مفهوم المشاركة المجتمعية بمدارس التربية الخاصة، وتحديد آليات المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، وتحديد المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة وسبل التغلب عليها.

أداة البحث:

تحقيقًا لبعض أهداف البحث قامت الباحثة بتصميم استبانة؛ بهدف الكشف عن معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، والتعرف على مقترحات عينة الدراسة حول سبل التغلب عليها.

عينة البحث:

تمثلت عينة البحث في عينة مكونة من (٦٥) من معلمي ومديري وأخصائي مدارس التربية الخاصة بمحافظة الدقهلية.

مصطلحات البحث:

يتناول البحث مصطلحي جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، والمشاركة المجتمعية في التعليم، ويمكن توضيحهما فيما يلي:

أولاً: جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة:

تعرف جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة إجرائياً بأنها: مجموعة من المعايير والخصائص التي ينبغي توافرها في جميع عناصر المنظومة التعليمية بمدارس التربية الخاصة، والتي تستهدف تحقيق التحسين المستمر وتجويد التعليم المقدم للتلاميذ؛ وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب والأدوات والطرائق العلمية المتبعة والتي تناسب طبيعة وخصائص وإعاقات التلاميذ.

ثانياً: المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة:

تعرف المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة إجرائياً بأنها: عملية اجتماعية يتم من خلالها التعاون والمشاركة بين مؤسسات المجتمع المدني ومدارس التربية الخاصة لتحقيق جودة تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وما يتطلبه ذلك من تخطيط وتنفيذ وتقويم ومتابعة لكافة العمليات التعليمية بتلك المدارس.

الدراسات السابقة:

يعرض البحث الحالي لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، وقد تم عرض هذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك من خلال عرض الهدف من كل دراسة والمنهج المستخدم وبعض النتائج، وذلك على النحو التالي:

تطوير وتنفيذ خطط تحسين المدارس، وقدم المشروع منحًا عينية من الكتب والموارد التعليمية الأخرى، ونظمت ورشة عمل لبناء قدرات المعلمين والأعضاء، وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من المدارس أفادت المجتمعات المحلية بإحراز تقدم في تنفيذ بعض جوانب خطط تطوير المدارس الخاصة بها بالاعتماد على منح (الغرفة للتعليم)، وكذلك الموارد من المجتمع والحكومة والمشاريع الأخرى.

واستهدفت دراسة **عبد الفتاح (٢٠١٩)م** توضيح المشاركة المجتمعية من حيث: مفهومها وأهم محدداتها في التعليم المصري، وما تتضمنه من توضيح لآلياتها وأطرافها ومجالاتها وأهم الأسس التي تبنى عليها، والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه المشاركة المجتمعية وأسباب العزوف عنها، والتوصل إلى مقترحات لتطوير المشاركة المجتمعية بما يحقق أهدافها المنشودة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداتا الدراسة الاستبانة، وتم تطبيقها على عينة من مديري بعض المدارس، ورؤساء أقسام المشاركة المجتمعية بالإدارات التعليمية بمحافظة الفيوم، بالإضافة إلى دراسة استطلاعية لعدد (٣٠) من نفس العينة ولنفس الهدف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية.

واستهدفت دراسة **عبد اللطيف (٢٠١٩)م** محاولة وضع تصور مناسب لمواجهة مشكلات المشاركة المجتمعية التي تحول دون تطوير مدارس التربية الخاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وكانت أدواتها الاستبانة، وكانت عينة الدراسة مجموعة من المسؤولين عن مدارس التربية الخاصة، والمعلمين بتلك المدارس، وأولياء الأمور، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: غياب القادة المهتمين بالأفكار والأساليب الجديدة في التربية

استهدفت دراسة **عبد الله (٢٠١٧) التعرف** على الجودة في مجال التعليم، والتعرف على الجوانب المختلفة لدور المعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام، ووضع كفاية جديدة للمعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام، ووضع رؤية لإكساب المعلم الكفايات اللازمة في ضوء معايير الجودة في التعليم العام خلال إعداده أو خلال الدورات التدريبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وكانت عينة الدراسة مجموعة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة حلفا الجديدة وولاية كسلا، بلغ عددهم (٨٢) معلمًا ومعلمة، وعدد (٨) مدارس، كما استخدمت الدراسة المقابلة لعينة من المشرفين التربويين بمدينة حلفا وولاية كسلا، وعددهم (٦) مشرفين تربويين بالمحلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أفراد العينة يؤدون عملهم وفق معايير الجودة دون إدراك لمفهوم الجودة نفسه، وأن المعلمين أفراد العينة لا يعون الكفايات المطلوبة منهم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام حيث كانت معظم إجابات أفراد العينة بالموافقة، وعدم وجود معايير للتقييم واضحة بالنسبة لهم على الرغم أن معظمهم يطبقون هذه المعايير في أدائهم، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها: تعميم مفاهيم الجودة بالنسبة للعاملين في المجال التعليمي والعمل بها تأهيل المعلمين بعمل الدورات التدريبية لهم في مجال تخصصاتهم باستخدام الوسائل التعليمية الحديثة، وعمل تقييم دوري للمعلمين لمعرفة جوانب القصور والقوة في أدائهم والوصول للجودة المطلوبة.

واستهدفت دراسة **(Ginsburg, et all, 2017)** تشجيع وتمكين مشاركة المجتمع في تحسين الوصول إلى التعليم والجودة والسلامة من خلال مبادرة مشروع (Room to learn south Sudan) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك من خلال إشراك أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء المجتمع في

الخاصة، وضعف قنوات الاتصال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، وضعف دور مؤسسات رعاية المعوقين في تقديم العون والإرشاد لأسر المعوقين، والإدارة المدرسية لا توفر البيئة المناسبة والمجهزة بطريقة فنية لذوي الاحتياجات الخاصة.

واستهدفت دراسة فايد (٢٠١٩)م تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة المنوفية في ضوء معايير الجودة والاعتماد كما حددتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بجمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وتم تطبيقها على عينة بلغ عددها (٨٤٢) مدرسة بالتعليم الابتدائي، (١٩٧٧) فرداً من مديريين ومعلمين وأولياء أمور من تشكيل مجلس أمناء مدارس العينة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات (الذكور والإناث) في تصوراتهم حول ما ينبغي أن يكون عليه الوضع لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في ضوء معايير الجودة والاعتماد لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات (الريف والحضر) لصالح مدارس الحضر، وقدمت الدراسة عدة توصيات إجرائية لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.

واستهدفت دراسة الناصير (٢٠١٩)م قياس جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة السوريين في لواء قسبة إربد من وجهة نظر المعلمين، حيث تقوم الدراسة على تتبع الاجراءات التي قامت بها وزارة التربية الأردنية لتقديم الخدمة التعليمية للطلاب السوريين في كافة المراحل على الرغم من شح الموارد، والكشف عن الصورة الواقعية لجودة الخدمات التعليمية المقدمة في مدارس الفترة المسائية في محافظة إربد، وإمداد المسؤولين والقائمين على أمر جودة الخدمة التعليمية بحقائق عن واقع تطبيق جودة الخدمة التعليمية، وتشخيص الصعوبات التي تعترضها؛ لكي يتم التمكن من تحديد سبل العلاج ووسائل التطوير، وكانت أداة الدراسة الاستبانة مكونة من ثلاثة محاور وهي (واقع تطبيق جودة الخدمة التعليمية، معايير جودة الخدمة التعليمية، أبعاد جودة الخدمة التعليمية)، وكانت عينة الدراسة مجموعة من المعلمين والمعلمات بلغ عددهم (٢٤٧) فرداً تم اختيارهم بطريقة عشوائية وهم جميع المعلمين في لواء قسبة إربد للعام الدراسي (٢٠١٨/٢٠١٩)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة السوريين في الفترة المسائية في لواء قسبة إربد كانت متوسطة، وبالنسبة لمحاور الدراسة فقد جاءت معايير جودة الخدمة التعليمية في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، وواقع تطبيق جودة الخدمة التعليمية في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، وأبعاد جودة الخدمة التعليمية في المرتبة الثالثة وبدرجة

واستهدفت دراسة (Rizk, 2019) مناقشة المشاركة في قطاع التعليم قبل الجامعي، من خلال مراجعة ثلاثة من أصحاب المصلحة من المجتمعات المحلية، ومجالس الأمناء، والمنظمات غير الحكومية، ومساهماتهم في قطاع التعليم والتحديات الرئيسة التي تمنعهم من تحقيق المساهمة من وجهة نظر مسؤولي المنظمات الدولية، وكانت أداة الدراسة المقابلات شبه المنظمة، وكانت عينة الدراسة مجموعة من مسؤولي

الحكومة عام ٢٠١٦م إصلاحًا شاملاً للمهن التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحليل كيف ومتى أثر أصحاب المصلحة على ديناميكيات الإصلاح والدور القوي لشبكات السياسة مع نقابة المعلمين.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه التشابه:

أولاً: المنهج:

يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي.

ثانياً: الأداة:

يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أداة الدراسة وهي الاستبانة، ماعدا دراسة (عبد الفتاح ٢٠١٩) استخدمت دراسة استطلاعية، ودراسة (Rizk,2019) استخدمت أداة المقابلة.

أوجه الاختلاف:

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الموضوع، حيث تناولت هذه الدراسة المشاركة المجتمعية مدخل لتحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة دراسة ميدانية بمحاظلة الدقهلية.

أوجه الاستفادة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تحديد أسلوب المشكلة والمنهج المستخدم والإطار النظري الخاص بالمشاركة المجتمعية مدخل لتحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، حيث توضح الكثير من المراجع والمصادر المرتبطة ومتغيرات البحث.

المحور الأول: الإطار النظري

يتضمن الإطار النظري للبحث الجوانب التالية:

أولاً: مفهوم جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة:

الجودة في التعليم ضرورة ملحة فرضتها متغيرات العصر المتلاحقة، وما تستلزمه هذه المتغيرات من متطلبات لازمة لتحقيق احتياجات المجتمع وخاصة

متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وكان الفرق لصالح المعلم، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الخبرة والجنس والمؤهل العلمي.

واستهدفت دراسة (European

Commission, 2019) إتاحة وصول التعليم الجيد

إلى الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتحدد إطار السياسة والنهج الرئيس الذي تتبعه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحدد خمسة تحديات رئيسة أمام صانعي السياسات والممارسون، مع الإقرار بوجود فجوات كبيرة في قاعدة الأدلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يظل الوصول إلى تعليم جيد مصدر قلق رئيس للعديد من أولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستهدفت دراسة (Kasparzak, et

all,2020) تطوير واختبار ومراجعة إطار مفاهيمي

للجودة العالية، حيث استخدم مركز المساعدة الفنية للطفولة المبكرة عملية تعاونية صارمة لمدة عامين لتطوير واختبار ومراجعة إطار مفاهيمي للجودة العالية: أنظمة التدخل المبكر (EI)، والتعليم الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة (ECSE)، ويحدد الإطار ستة مكونات حاسمة لنظام الدولة وما يشكل الجودة في كل مكون، ويتناول هذا الإطار الجديد الحاجة الماسة إلى توضيح ما يشكل الجودة في أنظمة الحالة الإلكترونية ونظام ECSE، تم تصميم الإطار والتقييم الذاتي المصاحب لقيادة الدولة لاستخدامهم في تقييم وتحسين أنظمة الدولة لتقديم خدمات أكثر فعالية للأطفال ذوي الإعاقة.

واستهدفت دراسة (Mizala, Schneider,

2020) رفع جودة التعليم في البلدان النامية، حيث يسعى

الإصلاحيون إلى تحسين سياسات التعليم، واعتمدت الدراسة على إحدى الحالات المهمة والمفيدة للإصلاحات المصممة لتعزيز جودة التعليم من تشيلي، حيث سنت

وتعرف جودة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

بأنها: مطابقة العملية التعليمية لمجموعة من المعايير والمواصفات في الأداء بما يساعد على إشباع رغبات وحاجات ومتطلبات المستفيدين (ذوي الاحتياجات الخاصة وأسره)، وبما يحقق تحسين جودة المنتج التعليمي (محمد، ٢٠١١، ٧٠٧).

ومفهوم الجودة مرتبط بالتميز والرقي والابتكار والازدهار على جميع الأصعدة، وفي المجال التعليمي يتناول مفهوم الجودة من خلال الأهداف المرجوة منه أو المتمثلة فيه، والتي تتمثل أساساً في التمايز عن الآخرين عن طريق ملاءمة الأهداف والغايات مع درجة الرضا من قبل كل من التلاميذ أو أولياء أمورهم أو سوق العمل، لأن عملية الجودة التعليمية أصبحت مرتبطة بمتغيرات خارجية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المؤسسات التعليمية (قاصدي، طبيب، ٢٠١٧، ١٧٣).

وتتمثل جودة العملية التعليمية في جودة تصميم المناهج الدراسية وذلك من خلال الاهتمام بمحتوياتها ووضوح غاياتها وواقعيتها، وجودة الأداء والتي تتمثل في جودة طرائق التدريس ووسائل وأساليب التقويم، أما جودة المخرج فتتمثل في تلبية حاجات المستفيدين (التلاميذ، أولياء الأمور، المجتمع) (المحي، ٢٠١٩، ٧٣).

ولتطبيق الجودة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لابد من تعبئة كافة الجهود المادية والبشرية، ومشاركة جميع عناصر المنظومة التعليمية مع الاهتمام بالتعرف على رغبات وحاجات المستفيدين، فالجودة في ميدان التربية الخاصة تتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة تعني إعداد برامج ومقررات ومناهج ووسائل وأساليب وأجهزة ومبان ومرافق للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع خصائصهم وقدراتهم واستعداداتهم، وبما يتفق مع المواصفات والمعايير المتفق

التعليمية، والجودة في التعليم تعني كافة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين جودة المنتج التعليمي، وبما يتناسب مع حاجات ورغبات المستفيدين، ومع قدرات وسمات وخصائص المنتج التعليمي.

وتعد جودة العملية التعليمية في مدارس التربية الخاصة إحدى وسائل تحسين وتطوير التعليم المقدم لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجودة العملية التعليمية يقود إلى جودة المؤسسة ذاتها، بما يحقق الجودة الشاملة في المنظومة التعليمية ككل.

وتعرف الجودة التعليمية: أنها مجموعة من

المعايير والخصائص الواجب توافرها في جميع عناصر العملية التعليمية في المؤسسة التربوية، وذلك فيما يتعلق بالمدخلات والعمليات والمخرجات التي من شأنها تحقيق الأهداف المطلوبة للفرد والمؤسسة والمجتمع وفقاً للإمكانات المادية والبشرية (البوهي، ٢٠١٨، ١٢).

وتعرف أنها: جملة الخصائص والمعايير التي

ينبغي توافرها في جميع عناصر المنظومة التعليمية، والتي تلبي احتياجات ومتطلبات ورغبات المتعلمين (الحراشنة، المومني، ٢٠١٦، ٢١٢٧).

وتعرف بأنها: فاعلية عمليات التعليم والتعلم

في المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تطبيق معيار جودة التعليم كأحد المعايير لضمان تحقيق جودة العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية المختلفة (الشريف، ٢٠١٧، ٣٥٦).

وتعرف بأنها: قدرة المؤسسة التعليمية على

تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة، تستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها من (الطلبة، وأولياء الأمور، وأصحاب العمل، والمجتمع، وغيرهم)، وذلك بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وذلك من خلال معايير موضوعية سلفاً؛ لتقييم المخرجات والتحقق من تميزها (العتيبي، ٢٠١٩، ٢٢٢).

٣- تشجيع المجتمع علي الاعتراف بحقوق المعاقين الأساسية وقبولها.

وتتمثل المعايير التربوية للإعاقة باستراليا فيما يلي:

١ - معايير الالتحاق:

وهو إعطاء الطلاب المعوقين الحق في الالتحاق بأي مؤسسة تعليمية مساواة بالطلاب العاديين، مع إجراء التعديلات اللازمة والمناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

٢ - معايير المشاركة:

ويهدف هذا المعيار إلي إعطاء الطلاب المعوقين الحق في مشاركة المجتمع والأفراد في كافة الخدمات، وتوفير المؤسسات التعليمية والمجتمعية التسهيلات اللازمة التي تمكنهم من ممارسة كافة حقوقهم مساواة بالعادين.

٣ - معايير تطوير المناهج الدراسية:

ويهدف هذا المعيار إلي إعطاء الطلاب المعوقين الحق في المشاركة في تطوير المناهج وذلك من خلال إشراكهم في الدورات التعليمية وكذلك البرامج التي تهدف إلي تطوير مهاراتهم ومعرفتهم وفهمهم.

٤ - معايير خدمات دعم الطلاب:

ويهدف هذا المعيار إلي إعطاء الطلاب ذوي الإعاقة كافة الحقوق فيما يتعلق بخدمات دعم الطلاب التي تقدمها المؤسسات التعليمية مساواة بالعادين.

٥ - معايير القضاء علي المضايقة والإيذاء:

ويهدف هذا المعيار إلي وضع قوانين خاصة لمنع المضايقة والإيذاء ومعاقبة من لم يلتزم بهذه القوانين، مع وضع استراتيجيات يلتزم بها في معاملة ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى وجود برامج لدعم حق الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم في بيئة خالية من التمييز أو الإيذاء أو المضايقة أو العنف.

عليها، وبما يتفق مع آباء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الإعداد المهني لمعلمي ومشرفي ومديري مدارس ومعاهد التربية الخاصة من خلال اتباع أفضل الأساليب والإجراءات التدريسية والتدريبية المتبعة في هذا المجال، وبما يؤهلهم للدور المتوقع منهم (محمد ٢٠١١، ٧٠٤، ٧٠٨)، مع العمل على توفير الاستراتيجيات الفعالة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث التطوير المستمر في مدارس التربية الخاصة، وذلك من أجل تحسين التعليم المقدم إليهم، وتوفير فرص تعليمية متكافئة وفعالة لجميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة (Kauffman, Hornby, 2020, 1).

ثانياً: معايير جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة

إن المؤشرات والمعايير العالمية الخاصة بكليات المؤسسات التعليمية والبرامج والخدمات التربوية التي تقدم للأطفال ذوي الإعاقة، تضم مواصفات وخصائص أعدتها واستخدمتها الهيئات والمؤسسات والمجالس والجمعيات التي تعني بالأفراد ذوي الإعاقة (إبراهيم، ميرغني، ٢٠٢٠، ١٢١)، وقد تم الاستناد إلى مجموعة من المعايير الدولية والمحلية الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك للتعرف على معايير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن تلك المعايير ما يلي:

(١) المعايير التربوية للإعاقة باستراليا:

تم وضع المعايير التربوية للإعاقة باستراليا عام (٢٠٠٥م)، وتستهدف هذه المعايير تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي (disability standards for education, 2005, 14:18):

- ١- القضاء علي التمييز ضد الأشخاص علي أساس الإعاقة في مجال التعليم والتدريب.
- ٢- كفالة حقوق المعوقين في المساواة أمام القانون في مجال التعليم والتدريب مثل بقية أفراد المجتمع.

(٢) معايير المجلس الوطني الأمريكي:

وضع المجلس الوطني الأمريكي مجموعة من المعايير التي تستهدف تحقيق جودة تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يضمن توفير نوع من التعليم عالي الجودة يتناسب وقدرات التلاميذ، وتتضمن تلك المعايير الآتي (NCATE,2000, 10,11):

١- تطور البرامج الأكاديمية:

حيث يتم تعريف الطلبة بالمحتوى المعرفي والمهارات التي تساعدهم على التعلم، والعمل على تطوير البرامج الأكاديمية، مع إشراكهم في تطوير هذه البرامج.

٢- نظام التقويم:

حيث تمتلك المؤسسة التعليمية نظام تقويم يتضمن تحليل المعلومات وتقييمها وتحسينها وتحسين برامجها.

٣- الخبرات الميدانية:

تقوم المدرسة بتصميم خبرات ميدانية وتنفيذها وتقومها بمشاركة المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يساعد الطلبة على امتلاك المهارات المطلوبة.

٤- تنوع المتعلمين:

تصمم المؤسسة المناهج التعليمية المناسبة وتنوع المتعلمين واختلاف قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم وتنفيذها وتقومها بحيث تساعد على تطبيق واكتساب المعارف المختلفة بما يساعد على تنمية جوانب شخصية المتعلمين.

٥- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس:

يشمل ذلك الاهتمام بما يعمل على التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من دورات تدريبية وورش عمل ونقل الخبرات المناسبة في مجال التعليم والتعلم، إضافة إلى تقييم أعضاء هيئة التدريس فيما يتصل بالخدمة والتعليم والبحث العلمي.

٦- الإدارة والمصادر والموارد:

تقييم قيادة المؤسسة التعليمية وسلطانها وميزانياتها وموظفيها وتجهيزاتها ومصادر ها والتكنولوجيا المستخدمة.

(٣) معايير جودة التعليم قبل الجامعي:

وضعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي وثيقة للمستويات المعيارية لجودة التعليم (وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي، ٢٠١١) والتي تضمنت مجموعة من المعايير كالآتي:

المعيار الأول: توفر القيادة نظاماً لإدارة المؤسسة يعكس القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

١- تتبع القيادة أساليب ديمقراطية في إدارة المؤسسة

وصنع القرار.

٢- تتبع القيادة آليات للحد من تغيب المتعلمين

وتسربهم.

المعيار الثاني: مجتمع التعلم.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

١- دعم الإدارة لعمليتي التعليم والتعلم.

٢- دعم الإدارة التنمية المهنية لجميع العاملين.

المعيار الثالث: الموارد البشرية والمادية وتوظيفها.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

١- توظيف المؤسسة الموارد البشرية لتحسين الأداء.

٢- توجد بالمؤسسة خطط للأمن والسلامة.

المعيار الرابع: مبنى مدرسي مستوفي المواصفات

التربوية.

ويتضمن هذا المعيار المؤشر التالي:

١- تتوافر بالمبنى المدرسي البنية الداعمة للعملية

التعليمية.

٢- يستفيد المعلم من نتائج تقويم المتعلمين في تقديم التغذية الراجعة المناسبة لهم.

وبناء على ما سبق من معايير قامت الباحثة باستخلاص مجموعة من المعايير اللازمة لتحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة:

(١) المعايير الخاصة بجودة البيئة المدرسية:
وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- أن تكون البيئة التعليمية آمنة يسهل الوصول إليها.
- ٢- أن تكون المدرسة خالية من المضايقات وسوء المعاملة.
- ٣- توفر المرافق الصحية الكافية.
- ٤- إجراء التعديلات الملائمة اللازمة للمبنى.
- ٥- تفعيل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأمن والسلامة.
- ٦- توفير التسهيلات اللازمة للتلاميذ.
- ٧- توفر الوجبات المدرسية الصحية.
- ٨- توفير الرعاية الصحية المناسبة للمتعلمين.

(٢) المعايير الخاصة بجودة الإدارة المدرسية:
وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة للعمل.
- ٢- الالتزام بالخطط الموضوعية وتنفيذها.
- ٣- متابعة تنفيذ الخطط.
- ٤- تتبع أساليب الإدارة الديمقراطية.
- ٥- حرص الإدارة على مشاركة الأطراف المعنية في صنع القرار.
- ٦- توفر الإدارة نظاماً فعالاً لتلقي المقترحات والشكاوى والتعامل معها.
- ٧- قدرة الإدارة على التقويم الذاتي والتحسين المستمر.
- ٨- استخدام أساليب تقويم فعالة.

المعيار الخامس: شراكة فعالة بين المؤسسة والسرة والمجتمع المحلي.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

- ١- تشرك المؤسسة الأسرة والمجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية.
- ٢- تقدم المؤسسة خدمات متنوعة للمجتمع المحلي في ضوء إمكانياتها.

المعيار السادس: النظام الداخلي لضمان الجودة.

ويتضمن هذا المعيار المؤشر التالي:

- ١- تضع المؤسسة نظاماً داخلياً لضمان الجودة.

المعيار السابع: التقويم الذاتي والتحسين المستمر.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

- ١- تقوم المؤسسة بعمليات التقويم الذاتي في ضوء نواتج التعلم المستهدفة.
- ٢- تضع المؤسسة خطة للتحسين المستمر للأداء الشامل.

المعيار الثامن: نواتج التعلم المستهدفة.

ويتضمن هذا المعيار المؤشر التالي:

- ١- يحقق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة.

المعيار التاسع: التخطيط والتنفيذ لعمليتي التعليم والتعلم.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

- ١- يخطط المعلم وينفذ لعمليتي التعليم والتعلم في ضوء نواتج التعلم المستهدفة.
- ٢- يراعي المعلم ذوي الاحتياجات الخاصة في تنفيذ عمليتي التعليم والتعلم.

المعيار العاشر: أساليب تقويم فعالة.

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:

- ١- يطبق المعلم أساليب متنوعة لتقويم نواتج التعلم.

(٣) المعايير الخاصة بجودة معلم ذوي الاحتياجات الخاصة:

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- توافر أعداد كافية من المعلمين المختصين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٢- أن يكون لدى المعلم المهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التلاميذ.
- ٣- أن يكون المعلم مدرب جيداً وعلى درجة عالية من الكفاءة.
- ٤- أن يكون لدى المعلم الدافعية للعمل والتعامل مع التلاميذ ذوي الإعاقة.
- ٥- يخطط المعلم للدرس وفق نواتج التعلم المستهدفة.
- ٦- يستخدم المعلم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- ٧- يصمم المعلم دروسه لتحقيق النمو المتكامل لشخصية التلميذ.
- ٨- يستخدم المعلم استراتيجيات التدريس الفعالة.

(٤) المعايير الخاصة بجودة المنهج والأنشطة:

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- أن تكون المناهج مرنة لتلبية احتياجات المتعلمين.
- ٢- أن تكون المناهج متنوعة لتعزيز المعارف والمهارات المختلفة.
- ٣- أن تراعي المناهج الفروق الفردية بين المتعلمين.
- ٤- تعليم لغة الإشارة للتلاميذ الصم.
- ٥- تعليم طريقة برايل للتلاميذ المكفوفين.
- ٦- تحديد الاستراتيجيات التدريسية المناسبة.
- ٧- تصميم أنشطة لتحقيق أهداف بيئة التعلم.
- ٨- تحقيق النمو المتكامل للتلميذ.

(٥) المعايير الخاصة بجودة التلميذ:

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- يمارس التلميذ العادات الصحية السليمة.
- ٢- يتبع التلميذ قواعد الأمن والسلامة داخل المدرسة.
- ٣- يتمكن التلميذ من المهارات العامة.
- ٤- يمارس التلميذ المهارات الاجتماعية داخل وخارج بيئة التعلم.
- ٥- يحقق التلميذ نواتج التعلم المستهدفة من الدرس.
- ٦- اكتساب التلميذ جوانب وجدانية إيجابية.
- ٧- قدرة التلميذ على التفاعل مع المعلم داخل الفصل الدراسي.
- ٨- تحقيق النمو المتكامل لدى التلميذ في كافة جوانب شخصيته.

(٦) المعايير الخاصة بتوطيد العلاقة مع المجتمع:

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ١- تحديد الاهتمامات المشتركة بين أسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٢- توافر شراكة فعالة بين أسر ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرسة.
- ٣- تقديم التبرعات المالية والمادية لمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٤- تقدم المدرسة التوعية التربوية اللازمة للمجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية.
- ٥- توظف المدرسة إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي.
- ٦- تشترك المدرسة والأسرة والمجتمع في تطوير العملية التعليمية.
- ٧- إقامة المدرسة دورات تدريبية وتنقيفية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.

والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة، والمساءلة عن الأداء والتقويم (القرني، نصر، ٢٠١٨، ٦٩٨).

وتعرف المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة بأنها: الأنشطة والممارسات المجتمعية التي تقوم بها أفراد ومنظمات المجتمع المدني تجاه دعم ومساندة أسر الأطفال الملتحقين بمؤسسات رعاية وتربية الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، بما يشعر هؤلاء الأسر بالإشباع والتوافق النفسي والاجتماعي ومعيشة الحياة بصورة طبيعية (متولي، ٢٠١٧، ٢١٧)

وتستهدف المشاركة المجتمعية زيادة فاعلية البرامج التعليمية عن طريق توفير الدعم اللازم لتحسين وتطوير البرامج، وتقديم ما يلبي احتياجات المستفيدين، ولا تقتصر على الدعم المالي فقط، بل تهدف إلى صياغة وتشكيل البرامج الملائمة للمجتمع وأفراده، بما يعمل على تحقيق التنمية (القاسم، النويصر، ٢٠١٨، ٢٥٥)

ومن حيث مجال التربية الخاصة يعتبر العمل الجماعي والاستشاري وفريق العمل هو النهج الرئيس الذي يستطيع من خلاله العاملون في مجال التربية الخاصة والأخصائيين والاختصاصيين ذوي العلاقة مواجهة احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية النفسية والصحية والتربوية والاجتماعية (الذوادي، العنزي، ٢٠١٩، ٢٣٢)، وينبغي أن تسهم جميع المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمكين الفئات المهمشة وفهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على التكيف مع ظروفهم الخاصة (الإتربي، ٢٠٢٠، ٧٦٧)، فالمشاركة المجتمعية جانب أساسي من جوانب جودة حياة وتعليم التلاميذ ذوي الإعاقة، وأحد أهم الأهداف الأساسية للخدمات المقدمة لتلك الفئة، والتي تساهم في حفظ حقوقهم وادماجهم في الحياة (Roberts, et al, 2019, 706).

٨- يشجع أولياء الأمور أنشطة المدرسة بما يعزز عمليتي التعليم والتعلم.

ثالثاً: مفهوم المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة:

تعتبر المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ركن هام من أركان العملية التعليمية، حيث تساعد على مشاركة المواطنين في العملية التعليمية، بما يساعد في تقدير احتياجاتهم وتحديد متطلباتهم وتلبيتها، وتجعل المواطنين أكثر إدراكاً بالمشكلات المتعلقة بالنظام التعليمي، وتدعم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، بما يعود بالنفع على العملية التعليمية.

وتعرف المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية بأنها: مجموعة من الممارسات والخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة؛ من قطاعات عامة وخاصة، من تبرعات نقدية أو عينية، أو المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار أو الإجراءات أو الاستشارات من أجل تطوير المدارس (قدومي، ٢٠١٤، ١٠٣).

وتعرف بأنها: العملية التي يتم من خلالها اشتراك المجتمع المحلي بجميع مؤسساته وأعضائه في دعم وصنع القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية في المدارس، والقيام بتحمل تبعات هذه المشاركة؛ للمساهمة في حل المشكلات وتحقيق الإصلاح المنظومي للمؤسسة التعليمية (عبد النعيم، عبد اللاه، ٢٠١٦، ٢٨١).

وتعرف بأنها: رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (النجار، ٢٠١٧، ٤٤).

وتعرف بأنها: ذلك الارتباط الكامل للمجتمع المدني بجميع منظماته بالتعليم، ويتضمن ذلك الارتباط المشاركة والتفاوض والمسؤولية في صنع القرار،

التربوية والتعليمية ظهرت أهمية المشاركة المجتمعية التي لا غنى عنها في معالجة كثير من المشكلات والقضايا التربوية (السبيعي، ١٤٤١، ٢١٩).

وقد أصبح تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أحد المتطلبات الضرورية لنجاح مدارس التربية الخاصة في تحقيق رسالتها التربوية، خاصة في ظل ما تمر به المجتمعات من متغيرات متلاحقة وتطورات علمية وتكنولوجية (عبد الباقي، ٢٠١٢، ٦٧)

ومشاركة المجتمع في العملية التعليمية عنصر أساسي لضمان الجودة الشاملة للتعليم للجميع، واستندت الدعوة لمشاركة المجتمع في التعليم إلى الرغبة في توزيع عبء توفير الموارد لأنظمة التعليم، وأن المشاركة في التعليم لها تأثيرًا إيجابيًا على جودة العملية التدريسية والأداء الأكاديمي، وحل المشكلات التعليمية كالرسوب والتسرب وغيرها (Ginsburg, et all, 2017, 222, 223)

كما أن إشراك مؤسسات المجتمع في العملية التعليمية يجعل المجتمعات أكثر التزامًا بمدارسها، ويجعل لها دور أكبر في التخطيط والمراقبة والتقييم، بالإضافة إلى أن إشراك المجتمع في العملية التعليمية يتضمن استخدامًا أكثر إنصافًا لموارد المدرسة، وتحقيق شفافية متزايدة في المعاملات المالية بما يحقق تشجيع وثقة المانحين والممولين، بما يؤدي إلى تحسين أداء المدرسة وتحقيق جودة التعليم بها (Olumade, Olatoun, 2015, 13).

ويتم تحقيق المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع بطرق ووسائل مختلفة، إما بطريقة أهلية أو طريقة رسمية، والطرق الأهلية إما بطريقة فردية عن طريق أفراد أو بطريقة جماعية عن طريق جمعيات خيرية أهلية متنوعة، ومنها ما هو لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة يتألف أفرادها علي تقديم كل الدعم

فالتفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع ومؤسساته هو السبيل الأمثل لتكوين شخصية التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من كافة جوانبها، وتحقيق النمو الشامل والمتكامل لهم، وتلبية احتياجاتهم، وتكوين مواطنين صالحين لديهم وعي بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

رابعًا: أطراف المشاركة المجتمعية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة:

تتعدد أطراف المشاركة المجتمعية في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتضمن هذه الأطراف مؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات وجمعيات رجال الأعمال ومجالس الآباء والمعلمين والمجالس الشعبية والمحلية، ويمكن أن تتم المشاركة بعدة صور وأساليب وبما يتوافق ويتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع، وتتمثل في المشاركة في التخطيط، المشاركة في الإدارة، المشاركة في التمويل، والمشاركة في عمليتي التعليم والتعلم.

إن تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة تتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة، بما في ذلك الأسرة كونها المحضن الأول للطفل، وكذلك دور العبادة بقيمتها الروحية، والمؤسسات الاقتصادية بما تملكه من موارد وإمكانيات، والمؤسسات الثقافية والإعلامية والترويجية، بما يسهم في تطوير الأداء التربوي والتعليمي والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتخفيف الازدواجية القيمية والمعرفية التي يتعرض لها ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تعدد مصادر التلقي والتوجيه (حسن، ٢٠١٢، ١٧٥)

والعملية التعليمية في وقتنا الحالي لا تعتمد اعتمادًا كليًا على المدرسة وحدها، بل تطورت لتشمل الأسرة والمجتمع، ومع دخول هذه العناصر في العملية

بها وتمكينها من أداء دورها بفاعلية، وحمايتها من التحديات الداخلية والخارجية التي تعوقها عن وظيفتها الأساسية (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٥٢).

ولم يعد يقتصر دور المدرسة على عملية التعليم فقط، فقد تغير دور المدرسة وأصبحت تتفاعل مع ما حولها من متغيرات وأصبح للمجتمع المحلي دور في العملية التعليمية، وكلما زادت خبرات وإمكانات وطاقت المجتمع، ساهم ذلك في الارتقاء العملية التعليمية وحل مشكلاتها، كما أن إعطاء مدير المدرسة الفرصة لأفراد المجتمع المحلي الفرصة في صنع القرار، يجعلهم يساهمون في تطبيق القرار والسعي لإنجاحه ويشعرون بالرضى عن القرارات ويساعدون في اتخاذ القرار الصائب وتغليب المصلحة العامة (أبو ندى، ٢٠١٨، ٥٧).

ويعتمد نجاح عملية المشاركة بين المدرسة والمجتمع على جودة التخطيط للمشاركة في إدارة المدرسة، وتتمثل جوانب هذه المشاركة في: وضع خطط لتطوير المدرسة، المساهمة في إدارة المدرسة، مسح البيئة التحضيرية، تعبئة الموارد (Narwana, 2015, 222)، والتعليم الجيد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدعم الخارجي للمدرسة، والذي يستهدف إشراك المجتمع بصدق واحترام، ومعرفة قدرات المجتمع وموارده الموجودة، ومعالجة مشكلات المجتمع الخارجي (Kendall, et all, 2015, 67)

ولكي تتم عملية تطوير وتحسين تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، لا بد أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين المدرسة والمجتمع المدني بمختلف مؤسساته، فإذا كان هناك سوء اتصال وتواصل بينهما، كانت مردوداتها عكسية على العمل التربوي والتعليمي (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٥٨).

ولكي تؤدي المدرسة دورها في نطاق النظام الاجتماعي، يجب امتلاكها سياسة تربوية واضحة تركز

لهذه الفئات علي اختلاف أنواعها (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٥٠).

ونجد أن أهم أطراف المشاركة المجتمعية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة هي:

(١) المدرسة:

المدرسة هي المؤسسة الثانية بعد الأسرة والتي يتلقى فيها النشء أساسيات التعليم، ويكتسبون من خلالها عقيدة المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده، وهي المحضن الثاني الذي يأوى إليه التلاميذ وينهلون منه المعارف والخبرات، وهي لا تعمل بمعزل عن المؤسسات التربوية الأخرى، فهي تقوم باستكمال ما قدمته الأسرة، وتصحيح ما اكتسبه المتعلم من قيم أو مبادئ خاطئة اكتسبها عن المجتمع (الدوسري، ٢٠٢٠، ٨١).

وتعرف المدرسة بأنها: إحدى الهيئات الرسمية في المجتمع، والتي تتولى وظيفة تنشئة الأبناء مع الأسرة، ترسيخ القيم الإنسانية والاجتماعية لديهم، والعمل على رفع قدراتهم ومهاراتهم في شتى المجالات (الحمدان، ٢٠٢٠، ٣٣).

وتمثل عملية المشاركة بين المدرسة والمجتمع في العملية التعليمية أهمية كبرى حيث تربط بين المدرسة والمجتمع علاقات تفاعلية؛ بمعنى أن كليهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، حيث يقوم المجتمع بتزويد المدرسة بمعلومات وبيانات تفيدها في أداء عملها، كما يمكن أن يساعد المجتمع المدرسة علي مساعدة الطلاب وحل مشكلاتهم التحصيلية أو الاجتماعية، أما المدرسة فهي تعتبر مركز إشعاع ثقافي للبيئة يعمل عي رفع وعي المجتمع بأهمية المشاركة في الأنشطة الداخلية والخارجية (الوكيل، ٢٠١٥، ٤٩)، فالمدرسة وسيلة أساسية لنمو المجتمعات وتطويرها وإثراء ثقافتها الحضارية ومواكبتها للمعطيات المعاصرة من تقدم علمي وتكنولوجي، وبالتالي فالمدرسة في حاجة إلي رعاية كاملة من المؤسسات المجتمعية الأخرى للنهوض

٩- تهيئة الجو الاجتماعي الذي يحقق للطفل المعاق قدر من السعادة والأمن والطمأنينة.

١٠- تزويد الأسرة باتجاهات الرعاية وأسس التعامل مع الطفل المعاق.

ولعملية المشاركة المجتمعية فائدة تعود على المدرسة تتمثل في: تعزيز جهود الإصلاح المدرسي، وتساعد على تحسين المناخ المدرسي وخلق ثقافة مدرسية منفتحة، وتوفير العديد من المصادر والتسهيلات للمدرسة بما يوفره التعاون مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع من مساعدات مالية ومادية وإدارية (الزكي، ١٤٣١، ٧٧١).

ويرى البحث أنه يمكن للمدرسة أن تشارك أيضاً في عملية تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال ما يمكن أن يقوم به المعلم في العملية التدريسية، وذلك عن طريق ما يلي:

- ١- استخدام أساليب حديثة في التدريس.
- ٢- ربط المقررات الدراسية بالمفاهيم المجردة في حياة الطفل.
- ٣- استخدام الرسوم التوضيحية لتسهيل عملية التعلم.
- ٤- تجميع المادة العلمية في بطاقات ورقية يسهل على التلاميذ إدراكها.
- ٥- استخدام الألعاب التعليمية المناسبة للتلاميذ.

(٢) منظمات المجتمع المحلي:

يعد بناء المجتمعات المدنية الحديثة مطلباً ملحاً ورئيساً لمواجهة تحديات القرن الحديث، فالعمل التعاوني الذي تقوم به المدرسة والمجتمع بكل مؤسساته يعمل على تمكينها من مواجهة تلك التحديات، كما أن المدرسة تمثل البيئة الحقيقية لممارسة العلاقة التشاركية بينها وبين المجتمع، وتوفير طاقاتها لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني (عبد اللطيف، ٥٨، ٢٠١٩).

على قاعدة بيانات واضحة وصريحة ودقيقة فيما يتعلق بخصائص المجتمع ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ بالحسبان حاجات الفرد والمجتمع وتطلعاتهما، وتساعد فريق العمل على رسم الخطة التربوية لبرامج المدرسة وأنشطتها، وهذا يتطلب نظاماً لا مركزياً تستطيع المدرسة من خلاله التفاعل مع المجتمع (الغفير، ٢٠١٥، ٦٣).

ويمكن أن تتم المشاركة بين المدرسة والمجتمع فيما يلي (حجازي، ٢٠١٥، ٤٦)، (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٦٥):

- ١- تقييم المدرسة برامج توعية للمعلمين وأولياء الأمور حول المشكلات التربوية والنفسية وسبل الوقاية منها والعلاج وفقاً لخصائص المرحلة العمرية للتلاميذ.
- ٢- عمل ندوات يقوم بها متخصصون في الصحة النفسية وعلم النفس للمعلمين وأولياء الأمور.
- ٣- نشر الثقافة الصحية بالمدرسة ووعي العاملين والتلاميذ بأهميتها.
- ٤- قيام المعلم بالتربية الصحية وذلك من خلال ممارساته للمنهج بربط المواضيع المقررة بالمفاهيم الصحية مثل النظافة الشخصية ونظافة المؤسسة والتغذية السليمة ومعرفة أسباب المرض.
- ٥- إقامة المعارض الخاصة بالشباب المشاركين في المشروعات الصغيرة.
- ٦- الكشف الدوري على التلاميذ واكتشاف حالات الإعاقة وتوجيهها.
- ٧- تزويد الأسرة باتجاهات الرعاية وأسس التعامل مع الطفل المعاق.
- ٨- رعاية الطفل من الناحية التعليمية والتثقيفية بالقدر الذي لا يضر بحالته.

والعلمية والتي تنشأ لإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها وتحقيق أهدافهم (وردة، ٢٠١٧، ١٥٠).

ومع المتغيرات المحلية والعالمية أصبحت مسؤولية التعليم لا تقع على الدولة وحدها، بل ينبغي أن تكون مسؤولية مشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع، حيث يمكن لمؤسسات المجتمع أن تشارك في العملية التعليمية من خلال (عطيّة، ٢٠١٧، ٣)، (العجمي، ٢٠٠٧، ١٠٢)، (الجهني، ٢٠١٩، ٥٠١):

١- تبرع الأفراد والشركات ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة خاصة في المناطق الفقيرة والمزدحمة والنائية، بهدف تخفيف الكثافة العددية بمدارس هذه المناطق والحد مما تعانيه من مشكلات.

٢- تقديم برامج تأهيلية للمستبعدين اجتماعياً وتربوياً من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتخفيف حدة حرمانهم وادماجهم في المجتمع.

٣- تقديم تبرعات مالية وعينية للمدارس للاستفادة منها في تنفيذ بعض الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة، وكذلك الرحلات والمسابقات.

٤- تزويد كافة المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة.

٥- المشاركة الفاعلة في تقديم بعض الأنشطة التربوية.

٦- ربط التعليم بمتطلبات واحتياجات المجتمع المدني، وتلبية احتياجات المواطنين من التعليم.

٧- توعية المواطنين بأهمية العمل التطوعي في تمويل التعليم، سواء عن طريق التبرع بالأراضي أو إنشاء المباني المدرسية والتجهيزات التعليمية.

٨- تقديم الدعم المالي للطلاب الفقراء للتخفيف من تكاليف العملية التعليمية.

وتعرف **منظمات المجتمع المدني** بأنها:

منظمات أو هيئات أو جمعيات غير رسمية يغلب عليها الطابع التطوعي، تساهم بشكل أو بآخر في العمل على إحداث تنمية اجتماعية وسياسية وثقافية، ويشير هذا التعريف إلى أنها منظمات تطوعية مساهمة لا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تسعى لتحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين تنظم بها عمل هذا القطاع، وتعكس جميع تطلعات المجتمع المدني علاقة التفاعل والشراكة بين مؤسساته وبين الحكومة (عبد الحي، ٢٠١٤، ٧، ٩).

وتتضمن مؤسسات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية وأبرزها: وسائل الإعلام بنوعياتها والمؤسسات النقابية والعمالية والمهنية والأحزاب السياسية وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية، وتكتسب تلك المؤسسات المحلية قوتها من قدرتها على خلق المناخ المناسب والملائم للمشاركة الفعالة والمنتظمة والمستمرة والمؤثرة على فعالية العملية التعليمية على الصعيد المحلي (بهنسي، ٢٠١١، ٤٧).

وقد نشأت المنظمات غير الحكومية في البداية كمنظمات خيرية تسعى إلى محاولة إشباع حاجات المهمشين واتباع الأساليب التي تساعد على إدماجهم في المجتمع، وتتوزع المنظمات الحكومية بحسب الاحتياجات البشرية؛ فهناك المنظمات الرعائية التي تقدم الخدمات التعليمية والصحية وغير ذلك من الخدمات التي توجه لإشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهناك الجمعيات التنموية والتي تسعى إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال المشروعات الصغيرة، إضافة إلى المنظمات الدفاعية والتي يدخل في إطارها جملة منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة، وتعد أحدث المنظمات غير الحكومية وأخطرها على الصعيد القومي والعالمي وأكثرها قدرة على المساءلة، ثم الجمعيات الثقافية

بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية (عبد الباقي، ٢٠١٢، ٦٩).

وتتعدد جهود الجمعيات الأهلية واشتراكها في كل القضايا والمشكلات المجتمعية، فهي مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع، والأكثر انتشاراً والأسرع حركة وإنجازاً ومرونة، والأقل كلفة في معالجة المشكلات المجتمعية، ومن ثم فإن وجود الجمعيات الأهلية أمراً ضرورياً، فهي تسهم مساهمة فعالة لإنجاح الجهود التعليمية والاجتماعية والاقتصادية التي تتم في المجتمع، وتشجع مشاركة المواطنين في الجهود التنموية بالمجتمع (أحمد، ٢٠١٧، ٨٠٨).

وما يميز الجمعيات الأهلية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني أنها أكثر إحساساً بالاحتياجات والمشكلات الفعلية لأفراد المجتمع، كما أن لها أدواراً متعددة في إشباع احتياجات أفراد المجتمع، وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلي وتحديد الموارد والإمكانات المتاحة، وكيفية استثمار الموارد المتاحة والاستفادة منها في مواجهة المشكلات التي تعوق تطوير المجتمع، وللعمل التطوعي والأهلي مسميات عديدة يكتسبها من الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن هذه المسميات: منظمات الصالح العام أو الهدف العام، الجمعيات الأهلية أو المنظمات التطوعية (هلال، ٢٠١٤، ٣٦).

وللجمعيات الأهلية دور هام في المشاركة في العملية التعليمية، وأبرز مجالات مشاركة الجمعيات الأهلية في العملية التعليمية تتمثل في (العجمي: ٢٠٠٧، ١٠٥، ١٠٦)، (عبد الباقي، ٢٠١٢، ٧٤):

١- إسهام الجمعيات الأهلية في تحمل نفقات تمويل التعليم وأجور العاملين بالمدارس، بجانب إنشاء الفصول التعليمية وإصلاح الأبنية وتوصيل المياه

وقد يتخلل هذه المؤسسات أوجه القصور والخلل، وهذا القصور يبدو واضحاً في توجهات وأنشطة بعض مؤسسات المجتمع المدني، فبعض هذه المؤسسات لا يوجد لها أهداف واضحة تجاه خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكنها فقط تستهدف أي مشروع أو نشاط يحقق لها الربح، وإذا كان هناك مؤسسات تقوم برعاية المعوقين، فإنها قد تكون بشكل غير متخصص، أو دون تنسيق.

إن المشاركة المجتمعية يمكن أن تتم بعدة صور وبما يتوافق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، حيث يمكن أن تتم المشاركة المجتمعية من خلال:

١- الجمعيات الأهلية :

تمثل الجمعيات الأهلية العمود الفقري للمجتمع المدني، فهي تعمل على تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، كما تلعب دور كبير في رعاية المؤسسات التعليمية والعلمية من مدارس وجامعات (الجهني، ٢٠١٩، ٥٠١).

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها: مجموعة من التنظيمات الحرة التطوعية التي تهدف إلى تحقيق مصالح أفرادها من خلال إقامة علاقات ثقافية مع المنظمات العاملة في المجتمع (الجوهري، ٢٠٢٠، ١١١)

وتعد الجمعيات الأهلية جزءاً هاماً من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة، وتقع تلك الجمعيات بين القطاعين العام والخاص، وتعد بمثابة منظمات وصل وربط بين مكونات المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف الجمعيات من حيث الحجم والأهمية والاهتمام بين الثقافات والدول المختلفة، فإن لتلك الجمعيات وظائف متشابهة؛ فهي تناصر الفقراء والضعفاء، وتسعى للتغيير الاجتماعي، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وفي

العملية التعليمية ورفع مستوى التحصيل الدراسي لأبنائها، فأشراك الأسرة في العملية التعليمية يعد أحد الأولويات التي تهدف الأنظمة التعليمية المتقدمة تحقيقها، لأنها ترفع من كفاءة وجودة التعليم (جاد الله، ٢٠١١، ١٧٢٠).

وتعد المشاركة بين الأسرة والمدرسة من أهم العوامل التي تسهم في ارتقاء المدرسة بالعملية التعليمية وتؤدي إلى نجاح التلاميذ وتقدمهم، فأولياء الأمور عندما ينخرطون في الفعاليات المدرسية، فإن معدل أداء التلاميذ يتحسن، ويزداد معدل الحضور والمواظبة، وتقل معدلات التسرب من المدرسة، كما تعود المشاركة بين الأسرة والمدرسة بالعديد من الفوائد على جميع أطراف العملية التعليمية وخاصة الآباء، حيث يشعر الآباء بدعم المدرسة لهم، وأنهم مطمئنون بمساعدة أطفالهم كلما انتقلوا من مرحلة إلى أخرى، كذلك فإن مشاركة الأسرة في العملية التعليمية تغرس في الآباء شعوراً قوياً بالانتماء للمجتمع المدرسين وأنهم جزء منه كلما أحاطتهم المدرسة علماً بما يجري وبما يدور فيها من أنشطة، إضافة إلى أنها توفر للمعلمين فرصاً أوسع للعمل بشكل أفضل مع التلاميذ حين يجدون أولياء أمورهم يساعدهم في بعض أعمالهم، فيكون لديهم الوقت الكافي للعمل مع التلاميذ (العتيبي، ٢٠١٩، ٦٠٤، ٦٠٥).

وتتمثل مشاركة الأسرة في العملية التعليمية من خلال: المشاركة في الأنشطة الصفية واللاصفية، والتواصل مع المعلمين وإدارة المدرسة، حضور اجتماعات مجالس الآباء، ومساعدة أطفالهم في واجباتهم المنزلية، وتشجيعهم على الانتظام في المدرسة (Sahin,2019,316)

والأسرة هي المؤسسة التربوية ذات العلاقة الخاصة بالمدرسة، ومشاركتها في العملية التعليمية من الأمور المهمة، لكن هذه المشاركة مقتصرة على المساهمة المالية وما يرتبط بها، ومع ذلك ومنذ أن

والكهرباء وكافة المرافق بهدف توفير بيئة تعليمية صحية .

٢- دعم الجمعيات الأهلية للمدارس الحكومية القائمة بالفعل لرفع مستوى كفاءة العملية التعليمية بها مع شمول هذا الدعم لعمليات الإصلاح والترميم والتزويد بالأثاث والتجهيزات، وتدريب المعلمين علي توظيف أساليب التعليم غير التقليدية وتمويل الأنشطة المدرسية الفعالة.

٣- توفير فرص وبرامج تعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والظروف الصعبة؛ سعياً لضمان حق التعليم للجميع، وبنفس الدرجة من الكفاءة والفعالية.

٤- تعمل على إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بأمر تعليم أبنائهم وتنفيذها.

٥- قدرتها على الوصول إلى القطاعات الأكثر فقراً وتوصيل الخدمات التعليمية إليها.

٢- الأسرة :

تعتبر الأسرة هي الوحدة واللبنة الأولى التي يتكون منها المجتمع، وهي المكان الملائم لرعاية الطفل في النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية، فهي الجماعة الأولية الهامة لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة يتعلم من خلالها التكيف مع المجتمع المحيط، وأن حدوث ما يعوق هذه التنشئة يسبب خللاً وسوء توافق في شخصية الطفل، مما يكون سبباً لحالة اجتماعية غير سوية وغير متكيفة مع البيئة، وبالتالي يحتاج الطفل إلى من يرعاه ويعيده للمشاركة في الحياة بصورة إيجابية سليمة (الزنيقي، القاندي، ٢٠١٥، ١٦٦).

والعملية التعليمية ليست مسئولية المدرسة وحدها، بل مسئولية مؤسسات مجتمعية أخرى وعلى رأسها مؤسسة الأسرة التي تتقلد دوراً هاماً في دعم

٧- تنفيذ برامج التربية الوالدية بالاستفادة من خبرات التربويين وعلماء النفس والاجتماع من أبناء المجتمع أو المعلمين.

وللأسرة الدور الرئيس في التعامل مع الطفل المعاق وتنمية شخصيته وتقديم سبل الدعم اللازمة لبناء شخصية سوية، فأولياء الأمور هم أقرب الناس لأبنائهم ذوي الإعاقة، فهم يعيشون حالتهم ومعاناتهم واحتياجاتهم (العوضي، ٢٠١٧، ١٠)، وهناك مجموعة من الأدوار يجب علي الأسرة اتباعها في التعامل مع المعاق منها (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٦٣):

- ١- علي الأسرة أن تساعد علي النمو الصحيح والاستقلال ونمو ثقته بنفسه.
- ٢- يجب أن تكون العلاقة بين الوالدين قوية يسودها الحب والمودة والتعاون والتقدير.
- ٣- ينبغي أن تكون الروابط الأسرية قوية بين أفراد الأسرة.
- ٤- علي الوالدين تشجيع أطفالهم الأصحاء علي التعاون والاهتمام بالأخ المعاق.

٣- مجالس الآباء

تعتبر مجالس الآباء أحد المؤسسات المجتمعية التي تسهم في تفعيل دور المدرسة، كونها منبثقة من أولياء الأمور بالمدرسة، والقائمين علي التعليم من المعلمين والمسؤولين من هيئة إدارية وتعليمية (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٥٢).

وتعرف **مجالس الآباء** بأنها: مجالس تجمع بين مختلف المعنيين والمنتمين إلى المدرسة (مدير، معلم، أخصائي، إداري) أو من ينوب عنهم، وبين ممثلين من أولياء الأمور، بهدف مساندة المدرسة وتقديم الدعم لها من أجل تحقيق رسالتها التربوية والتعليمية (الهنائي، ٢٠١٦، ٧).

أصبحت المدرسة مجانية، أصبحت مشاركة الآباء في ميزانية المدرسة محدودة للغاية، ولم يعد الآباء يشاركون في التخطيط لأموال المدرسة ولا المخصصات المالية ولا التدخل في صنع القرار (Fitriah, et all,2013,483) ويعد دعم الوالدين للعملية التعليمية مكوناً رئيساً في ممارسة العمل الاجتماعي في المدرسة (Frey, et all,2019,1)، ويمكن أن تتم المشاركة بينهم فيما يلي (الوكيل، ٢٠١٥، ٤٥، ٤٦):

١- أن تقوم المدرسة برفع وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم ودور المدرسة في تكوين شخصيات أبنائهم وبناء مستقبلهم الأكاديمي.

٢- مشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات التي تتخذها المدرسة وتهم مصلحة التلاميذ سواء علي المستوي العقلي أو السلوكي أو المهاري.

٣- ترحيب إدارة المدرسة بزيارات أولياء الأمور للمدرسة في الأوقات المحددة وتيسير سبل الاتصال بهم للتعرف علي مستوي أبنائهم وسلوكياتهم.

٤- حث أولياء أمور الأسر ذات المستوي الاقتصادي المرتفع والمتوسط علي جمع التبرعات المالية والعينية لمساعدة التلاميذ الفقراء علي الاستمرار في المدرسة.

٥- الاستفادة من معرفة وخبرات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وبعض المعلمين في حل بعض المشكلات الأسرية التي يكون لها تأثير سلبي علي أداء التلميذ وسلوكه في المدرسة.

٦- التعاون بين إدارة المدرسة وأولياء أمور بعض الأسر ذات المستوي الاقتصادي الاجتماعي المرتفع في عمل برامج يتم من خلالها استضافة هذه الأسر لبعض التلاميذ الفقراء خلال إجازة نهاية الأسبوع أو الإجازات الرسمية .

ويمكن تفعيل دور مجالس الآباء في العملية التعليمية

من خلال (أبو جامع، سلامة، ٢٠١٩، ٥٢٢):

١. تحديد آليات واضحة لمجالس الآباء وإشراف مستمر وفعال.

٢. تفعيل وتطبيق قانون مجالس الآباء والتقييد بضوابطه والسعي لتحقيق أهدافه.

٣. تعيين لجان مختصة من مندوبين لوزارة التربية والتعليم وقيادات محلية مشاركة داعمة ومتواصلة مع مجالس الآباء من أجل تعزيز مكانتها.

٤. تنفيذ برامج توعية تثير اهتمام أولياء الأمور بهذه المجالس.

٥. توسيع مهام وصلاحيات مجالس الآباء؛ كالإشراف على المناهج ومناقشة الخطط والبرامج المدرسية، لتقوية شعورهم بالمسئولية تجاهها.

٦. رصد موارد مالية كافية من قبل الوزارة ومؤسسات المجتمع، لتغطية تكاليف فاعلية مجالس الآباء.

٤- الإعلام ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة:

تحتل وسائل الإعلام مكانة متميزة في واقعنا المعاصر، انطلاقاً من طبيعته ووظائفها وأدوارها وتأثيرها على الفرد والمجتمع، حيث تؤثر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في عملية التنمية الثقافية وفي عمليتي التعليم والتعلم خاصة بعد انتشار الإذاعات والقنوات الفضائية وشبكة الإنترنت (مهنا، ٢٠١٤، ٤٨).

ويقصد بوسائل الإعلام أنها: الوسائل الجماهيرية المتمثلة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، والتي تحمل في طياتها المضامين التربوية الهادفة إلى إحداث التأثير المطلوب على الجماهير (عباس، ٢٠٢٠، ٥٥٠).

لقد اتسع مفهوم التربية والتعليم ليتعدى الإطار المدرسي، ويحمل رسالة التربية الشاملة لجميع أفراد المجتمع، مما أوجب على المدرسة أن توظف وسائل إعلامها لتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي، لما تتمتع

وتبدو أهمية مجالس الآباء والمعلمين بوضوح في متابعة العملية التعليمية، فلا يمكن لأي جهد أن ينجح في غياب متابعة المجتمع وإشرافه على العملية التعليمية بكافة مقوماتها، فمجالس الآباء هي التي تتولى النصح والإرشاد على المدارس وتقديم التغذية الراجعة، وتتمثل قاعدة توسيع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات وتنفيذها على كافة الأجهزة، وتبني نظم اقتصادية متطورة من خلال دعم القطاع الخاص وتنويع المصادر والخيارات وتطوير نظم المساءلة (البهائي، ٢٠١١، ٤٨٢).

وفي الواقع نجد أن مجالس الآباء في مجتمعاتنا لازالت تعاني من قصور شديد في أدائها لمهامها وأدوارها الحقيقية، وقد يرجع ذلك إلي كثرة المهام والأعباء المادية التي تلقىها المدرسة والمجتمع علي المجلس مما يحبط فاعليته، وفي نفس الوقت لا يوجد تفاعل اجتماعي وتربوي فاعل من الأعضاء، وبالتالي لا يكون المجلس قادراً علي أداء وظائفه وتحقيق أهدافه (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٥٣)، فمجالس الآباء تعد إحدى الآليات والوسائل الرسمية الهامة للتواصل بين المدرسة وأولياء الأمور بهدف دعم وتوطيد العلاقة بينهما لرفع مستوى المنتج التعليمي، ولكن يتخلل هذه المجالس مجموعة من المعوقات تعوقها عن القيام بدورها، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي (البهائي، ٢٠١١، ٤٩٨):

١. وجود أزمة ثقة بين المدرسة والآباء.

٢. الفكرة القائمة عن تلك الاجتماعات أنها لجمع التبرعات والأموال من أولياء الأمور.

٣. ضعف وعي أولياء الأمور بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه مجالس الآباء، وذلك لعدم قيام المسؤولين بالدعاية الكافية لأهمية هذه المجالس.

٢. تهيئة الرأي العام لتقبل عمليات التعديل والتطوير.
 ٣. إقناع الأسرة والمدرسة والمجتمع بأهمية المشاركة على كافة الأطراف والمستويات.
 ٤. نشر الوعي بأهداف وأهمية المشاركة المجتمعية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
 ومن هنا يتضح أن المشاركة المجتمعية ضرورية للانتقال بالعلية التعليمية من المرحلة التقليدية التي طالما انعزلت فيها المدرسة عن المجتمع إلى المرحلة التطويرية التي تؤكد ضرورة مشاركة المجتمع بكافة مؤسساته وهيئاته الحكومية وغير الحكومية المتمثلة في المساجد والنادي ووسائل الإعلام والجمعيات الأهلية والنقابات وغيرها من المؤسسات التي تقدم الخدمات لأفراد المجتمع (مهنا، ٢٠١٤، ٢٠)، ويجب أن تلتزم المجتمعات بواجبها في تقديم التوجيه المستمر لذوي الاحتياجات الخاصة حتى يكونوا قوة عاملة مفيدة، ويمكنهم المشاركة في مجالات خدمة المجتمع، ومن ثم فإن مشاركة جميع الأطراف ضرورية لرفع مستوى الكفاءة الذاتية لذوي الاحتياجات الخاصة (Ab Halim, Wan Muda, 2019, 1).

وهذا يتطلب ضرورة أن يكون المجتمع مسئولاً عن تقديم الخدمات التربوية المناسبة لأفراده من ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول بهم إلي أقصى ما تسمح به قدراتهم ومواهبهم، وذلك في ظل تربية خاصة تتضمن خدمات تعليمية تفي باحتياجاتهم من تعليم وتأهيل لقدراتهم المختلفة، لمساعدتهم وإعدادهم بشكل يقبلهم فيه المجتمع ويحتاجهم كمواطنين فاعلين، وذلك بتوظيف كافة إمكاناتهم وطاقاتهم المهدرة، الأمر الذي يتطلب تعديلًا في ممارسات نظام تعليمهم، ويضمن الاستفادة منهم كأهم مخرجات النظام بما يتفق مع فلسفة المجتمع ومتطلبات تنميته، والجودة الشاملة بما تتضمنه من مشاركة مجتمعية وغيرها من المجالات.

به من قدرة فائقة في مجال التأثير والتوجيه، ومن هذا المنطلق فإن المدرسة تحتاج إلى وسائل الإعلام كوسائل اتصال بين المدرسة والمجتمع المحلي لأغراض الإعلانات والتعريف بالمشروعات المدرسية والندوات والمؤتمرات وغيرها، حيث تستخدم المدرسة في ذلك الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، ومن خلال هذه الوسائل تتمكن من مخاطبة الجمهور ومناقشة القضايا والاستماع إلى ردود الأفعال وتوضيح المواقف والقرارات المهمة حول شئون التعليم وعرض آراء المهتمين بأمر التعليم (الغفير، ٢٠١٥، ٧٦).

إن كافة المؤتمرات الدولية والمحلية تؤكد علي أهمية أجهزة الإعلام في تكوين رأي عام تمثل فيه حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مساحتها داخل المجتمع (عبد اللطيف، ٢٠١٩، ٦٧)، وتتطلب الحاجة لدور وسائل الإعلام في تمكين وإدماج الأشخاص المعاقين في المجتمع، عن طريق تثقيف وتوعية الجمهور بحقوق هذه الفئة من مساواتهم مع أقرانهم الأصحاء في الحقوق والواجبات (عباس، ٢٠٢٠، ٥٥٣).

وينبغي على أجهزة الإعلام أن يكون إعلامها تربويًا وموجهًا لخدمة المعوقين وبناء ثقافة خاصة بهم، وذلك من خلال: (شاهين، ٢٠٢٠، ٥٠٨)

١. عمل مواد إعلامية واسعة الانتشار مطبوعة ومسموعة ومرئية للتوعية بأسباب الإعاقة لتجنبها.
 ٢. إقامة ندوات واسعة الانتشار لإرشاد أسر الأطفال ذوي الإعاقة.
- وللإعلام دور هام في توجيه المشاركة المجتمعية في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن تفعيل دور الإعلام في دعم عملية المشاركة المجتمعية في تحسين تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال (حسن، عبد الله، ٢٠١٨، ٢٣٢):

١. عرض الحقائق كاملة بحيث يتم مشاركة الجميع في صنع القرار.

وأن هناك علاقات متبادلة ومصالح مشتركة بينه وبين كل فرد في المجتمع، وأن عليه مسؤولية النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته.

(٦) التطوع:

وهذا يعني أن المشاركة تعاون تطوعي بين أفراد المجتمع المحلي يهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة والمصالح المتبادلة والاحتياجات الأساسية للمجتمع.

(٧) مؤسسات وتنظيمات مجتمعية:

وتتطلب المشاركة مؤسسات ومنظمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

(٨) نظم لا مركزية وعلاقات ديمقراطية:

تستهدف تشجيع وتدعيم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية الشاملة بكافة مراحلها، فمن خلال النظم اللامركزية يستطيع أفراد المجتمع المحلي المشاركة في العملية التعليمية وصنع القرار التربوي، وأن يكونوا على دراية بالمشكلات المدرسية (Fitriah, et all, 2013, 485).

وتتطلب المشاركة أيضاً (Kendall, et al, 2015, 67):

(١) أن يكون المشاركين واضحين بشأن ما يفعلونه،

ولماذا يفعلونه، ومتى يفعلونه، ومع من يفعلونه؟

(٢) تقييد دور المشاركين بشدة في كل مرحلة ممكنة

من عملية تحسين المدرسة.

(٣) الاستفادة من خبرات المجتمعات في عملية

المشاركة المجتمعية.

ويرى البحث الحالي أن من متطلبات المشاركة أيضاً:

١- الوعي الكافي من جانب كافة فئات المجتمع بماهية

المشاركة وكيفية تحقيقها وأهميتها وأهدافها

ودواعيها ومبرراتها، وما تعود به هذه المشاركة

من فائدة على الفرد والمجتمع.

خامساً: متطلبات تحقيق المشاركة المجتمعية:

للمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية فوائد عديدة للفرد والمجتمع، وعليه ينبغي الاهتمام بها والعمل على تفعيلها وتحقيقها وتوفير ما تستلزمه هذه العملية من متطلبات، ويمكن توضيح متطلبات عملية المشاركة المجتمعية فيما يلي (محمد، ٢٠١٣، ٤٧)، (زيدية، ٢٠١٢، ٢١):

(١) الثقافة:

وتعني ضرورة انتشار ثقافة المشاركة في المجتمع، وذلك من خلال التوعية بماهية المشاركة وأهميتها ومتطلباتها، بالإضافة إلى ضرورة توافق ثقافة وقيم واتجاهات المدرسة والمجتمع.

(٢) الاستمرارية:

وهذا يعني أن المشاركة الاجتماعية يجب أن تتسم بالاستمرارية في جميع المراحل التعليمية، بدءاً من رياض الأطفال وحتى المراحل العليا.

(٣) التعاون:

ويعني ضرورة التعاون بين الأسرة والمدرسة والمجتمع لتحسين جودة المنتج التعليمي، وحل المشكلات التعليمية في كافة المراحل عن طريق التقارب الفكري والتقافي بين المدرسة والمجتمع.

(٤) اتخاذ القرار السياسي الداعم للمشاركة:

للقرار السياسي أهمية في التنفيذ والتطبيق في مدى استعداد الدولة لتحفيز أكبر عدد من المنظمات والمؤسسات والهيئات والمجتمعات والأفراد في تنظيم وتطوير العملية التعليمية، مما يوظف جهود أفراد المجتمع ومؤسساته في زيادة رأس المال لتطوير المشاركة في الإدارة التعليمية (بركات، ٢٠٠٨، ٦٢).

(٥) الانتماء:

وهذا يتطلب شعور كل فرد بانتمائه إلى المجتمع، وأيضاً شعوره بظروف ومشكلات المجتمع،

(٢) التبرع النقدي أو العيني:

وذلك من خلال تبرع رجال الأعمال أو القادرين مادياً أو الشركات أو المؤسسات الخيرية بقدر من المال بشكل دوري يستفاد منها في المساهمة في توفير احتياجات ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، أو التبرع بأراضي أو تأسيس المباني المدرسية، أو التبرع بالمستلزمات المدرسية، أو صيانة الأجهزة، أو المشاركة التطوعية في برامج محو الأمية (القرني، نصر، ٢٠١٨، ٧١٢).

(٣) دعم عمليات الإصلاح المدرسي:

يعد افتقار المدارس إلى البنى التحتية والموارد الأساسية من القضايا التي تعرقل نظام التعليم (Kwarteng, 2016, 12)، فنقص الموارد الأساسية للمدرسة من معدات وتجهيزات وأدوات وأثاث تؤدي إلى خلل في عملية التعليم، مما يتطلب تضافر جهود المجتمع لتوفير الموارد الأساسية للمدرسة، ويتم ذلك من خلال المشاركة في الأعمال الإنشائية أو صيانة الأجهزة أو عمليات الترميم والتزويد بالأثاث والتجهيزات المدرسية من فصول ومعامل خاصة بذوي الاحتياجات وتمويل الأنشطة المدرسية الفعالة وتوفير التسهيلات اللازمة بما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم (حسن، ٢٠١١، ١٥٤).

(٤) المشاركة في إدارة مدارس وفصول التربية الخاصة:

تعد مشاركة المجتمع في العملية التعليمية استراتيجية من استراتيجيات تحسين وتجويد التعليم، لما لهذه المشاركة من فائدة تعمل على تعزيز وتنمية موارد المدرسة، كما تعود هذه المشاركة بالنفع على المجتمع وموارده (Rouhani, 2017, 32)، وتتم هذه المشاركة من خلال مشاركة الإدارة في عمليات التخطيط واتخاذ القرار وتنظيم العمل بالمدرسة، والإشراف على الخطط والبرامج المدرسية وإنتاج الوسائل التعليمية المناسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة واستخدام

٢- الثقة بين الأطراف المشاركة.

٣- انفتاح المدرسة على المجتمع.

٤- وضع معايير لتقويم الأداء ومحاسبة كل فرد على جهوده.

٥- حشد الطاقات وتنسيق فرق للعمل وتوزيع المهام والأدوار على الفرق للعمل بشكل تعاوني.

٦- تحليل بيئة العمل وما بها من نقاط قوة وضعف وفرص وتهديدات ورصد المتغيرات وتحديد الفرص والبدائل واستثمار نقاط القوة.

٧- تنمية مهارات المشاركين للتمكن من المشاركة بفاعلية.

٨- التكامل بين عمل المؤسسات ووظائفها وأدوارها.

٩- الكفاءة في العمل والحرص على اختيار الكفاءات والخبرات.

سادساً: آليات المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة:

تتمثل آليات المشاركة المجتمعية في مجموعة من المراكزات يتمكن من خلالها المجتمع من تعبئة الموارد والإمكانات المتاحة والتي تمكنه من مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على العيش والتكيف داخل المجتمع، بما يضمن اندماجهم الكلي داخل المجتمع، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

(١) التمويل المالي المباشر:

وذلك عن طريق مقدار من المال تدفعه الشركات أو رجال الأعمال لتقديم كافة الخدمات المجتمعية؛ تعليمية وصحية وترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة، ويستفاد منها في الحصول على التجهيزات المدرسية أو لدفع مرتبات العاملين أو لبناء مرافق المدرسة وصيانتها أو لتوفير المستلزمات اللازمة (Ginsburg, 2017, 223).

التربية الخاصة، وقد سارت الباحثة في هذا البحث وفقاً للخطوات الآتية:

أولاً: أهداف البحث.

ثانياً: أداة البحث.

ثالثاً: عينة البحث.

رابعاً: المعالجة الإحصائية ونتائج الدراسة الميدانية.

أولاً: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الحالي في الآتي:

١- الكشف عن معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة.

٢- التعرف على مقترحات عينة الدراسة حول سبل التغلب على معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة.

ثانياً: أداة البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة الميدانية صممت الباحثة استبانة، بهدف التعرف على معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة وسبل التغلب عليها مكونة من محورين كالآتي:

الأول: معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في

تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة.

الثاني: سبل التغلب على معوقات تفعيل دور

المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة.

وللتأكد من مدى صلاحية هذه الأداة للتطبيق قامت الباحثة بالتحقق من صدق وثبات الأداة.

الاستراتيجيات التدريسية المناسبة وتقديم المساعدات اللازمة للإدارة بما يمكنها من إدارة المدرسة بفاعلية.

(٥) النظرة الإيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة:

من الضروري أن تتغير النظرة السلبية لذوي الاحتياجات الخاصة ليحل محلها نظرة إيجابية تقوم على أن ذوي الاحتياجات الخاصة جزء من الثروة البشرية للمجتمع، ومن الضروري الاهتمام برعايتهم، وتنميتهم واستثمارهم ليكونوا جزء من العوائد الاقتصادية والمادية للاستثمار في العنصر البشري (الإترابي، ٢٠٢٠، ٧٨٠).

(٦) وضع خطة استراتيجية:

من أهم آليات المشاركة المجتمعية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وضع خطة استراتيجية من قبل القائمين على العملية التعليمية تتيح لهم خلالها تقديم مجموعة من البرامج والوسائل تشرح لهم أساليب المشاركة والأدوار التي يجب أن تقوم بها المؤسسات والأفراد في تحسين تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (متولي، ٢٠١٧، ٢٣٢).

وللاستفادة من عمليات المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، لا بد من وجود آليات واضحة يستطيع المجتمع من خلالها بذل الجهود والسعي الدائم لتوفير ما تتطلبه العملية التعليمية بما يعود على العملية التعليمية بمزيد من التقدم.

المحور الثاني: الإطار الميداني

استكمالاً لما عرض له البحث من رؤى نظرية حول الإطار المفهومي لجودة التعليم في مدارس التربية الخاصة، والمشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة، ومعايير جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة، وآليات المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة، يأتي هذا المحور للكشف عن معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس

ثالثاً: عينة البحث

يتألف مجتمع البحث الحالي من عينة مكونة من (٦٥) مبحوث من مديري ومعلمي وأخصائي مدراس التربية الخاصة بمحافظة الدقهلية، ويوضح جدول (١) حجم عينة البحث بالنسبة للمجتمع الأصلي، وذلك على النحو الآتي:

جدول (١)

حجم عينة البحث ونسبتها إلى المجتمع الأصلي

الوظيفة	مجتمع البحث	عينة البحث	(%)
مدير	١٥	٥	٣٣,٣
معلم	٥٥٥	٥٠	٩
أخصائي	١٢٨	١٠	٧,٨
الإجمالي	٦٩٨	٦٥	٩,٣

المصدر: بيان إحصائي بأعداد مديري ومعلمي وأخصائي مدراس التربية الخاصة

يتضح من نتائج جدول (١) أن عدد المديرين بعينة البحث بلغ (٥) مدراء من أصل (١٥) مدير بنسبة (٣٣,٣%)، وبلغ عدد المعلمين بعينة البحث (٥٠) معلم من أصل (٥٥٥) معلم بنسبة (٩%). كما بلغ عدد

الأخصائيين بعينة البحث (١٠) أخصائي من أصل (١٢٨) أخصائي بنسبة (٧,٨%)، وهي نسبة مقبولة إحصائياً لتمثيل العينة لمجتمع البحث.

رابعاً: المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج

اعتمدت الباحثة في تحليلها للبيانات إحصائياً على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وفيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي:

المحور الأول: معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة

ولمعرفة رؤية عينة الدراسة الكلية والبالغ عددهم (٦٥) مبحوث (مفحوص) حول معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة، كانت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٢)

استجابات عينة الدراسة ككل حول معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة وقيمة (كأ) ومستوى دلالتها والأهمية النسبية

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى الدلالة	كأ	درجة التوافر						العبارات
				صغيرة		متوسطة		كبيرة		
				%	ك	%	ك	%	ك	
٦	٧٥,٩	٠,٠٥	٨,٢	١٦,٩	١١	٣٨,٥	٢٥	٤٤,٦	٢٩	١. ضعف قناعة الأطراف المجتمعية بأهمية دورها في تحقيق جودة التعليم بالمدارس.
٧	٧٥,٤	٠,٠٥	٦,٧	٢٠,٠	١٣	٣٣,٨	٢٢	٤٦,٢	٣٠	٢. غياب الأدوار المحددة لمساهمة الأطراف المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بالمدارس.
١٠	٦٧,٢	٠,٠١	١٤,٢	٢١,٥	١٤	٥٥,٤	٣٦	٢٣,١	١٥	٣. ضعف دور الإدارة المدرسية في استقطاب واستثمار أطراف المشاركة المجتمعية.
١١	٦٦,٧	غير دالة	٣,٧	٢٧,٧	١٨	٤٤,٦	٢٩	٢٧,٧	١٨	٤. وجود قيود إدارية تحول دون التوسع في تفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بالمدارس.
٦ مكرر	٧٥,٩	٠,٠١	١١,٢	١٣,٨	٩	٤٤,٦	٢٩	٤١,٥	٢٧	٥. قلة الاهتمام المجتمعي بتحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة
٨	٧٣,٨	٠,٠٥	٦,٠	٢٦,٢	١٧	٢٦,٢	١٧	٤٧,٧	٣١	٦. ضعف التواصل بين إدارات مدارس التعليم العام ومدارس التربية الخاصة
٣	٨٠,٥	٠,٠١	١٩,٦	٧,٧	٥	٤٣,١	٢٨	٤٩,٢	٣٢	٧. تجاهل منظمات المجتمع المدني لدورها في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.
٢	٨١	٠,٠١	١٩,٦	١٥,٤	١٠	٢٦,٢	١٧	٥٨,٥	٣٨	٨. غياب وجود معايير مخصصة لاعتماد مدارس التربية الخاصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد.
٩	٧٠,٨	٠,٠٥	٧,٥	٢٠,٠	١٣	٤٧,٧	٣١	٣٢,٣	٢١	٩. غياب الرؤية الواضحة لدى إدارة مدارس التربية الخاصة حول معايير تحقيق جودة التعليم بها.
١	٨٣,١	٠,٠١	٢٤,١	١٠,٨	٧	٢٩,٢	١٩	٦٠,٠	٣٩	١٠. قناعة غالبية الأطراف المجتمعية بأن دورهم مقتصر على التبرعات المادية والعينية للمدارس.
٤	٧٨,٥	٠,٠١	١٩,٦	٧,٧	٥	٤٩,٢	٣٢	٤٣,١	٢٨	١١. غياب الآليات الفعالة للإعلان عن أنشطة المدرسة واحتياجاتها من المجتمع المحيط.
٥	٧٧,٩	٠,٠١	١١,٩	١٣,٨	٩	٣٨,٥	٢٥	٤٧,٧	٣١	١٢. ضعف دور المؤسسات الدينية في تنمية الوعي المجتمعي بضرورة دعم مدارس التربية الخاصة.
٢ مكرر	٨١	٠,٠١	١٨,١	١٢,٣	٨	٣٢,٣	٢١	٥٥,٤	٣٦	١٣. ضعف الثقة المتبادلة بين مدارس التربية الخاصة والأطراف المجتمعية.

وترجع الباحثة هذه النتائج إلى:

احتلت العبارة (١٠) وهي (قناعة غالبية الأطراف المجتمعية بأن دورهم مقتصر على التبرعات المادية والعينية للمدارس) المركز الأول في ترتيب معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٣,١%)، وهذا يدل على أن غالبية الأطراف المجتمعية ترى أن دورها الوحيد للمشاركة في العملية التعليمية مقتصر على إمداد المدارس بالتبرعات المادية والعينية فقط، دون الالتفات إلى ما يمكن أن تقدمه من إسهامات أخرى كتشجيع أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة على التعاون مع المدرسة، ومشاركة المدرسة في عقد ندوات تثقيفية لأسر التلاميذ، وتقديم الدعم الأكاديمي للتلاميذ المتعثرين دراسياً وغيرها.

واحتلت العبارتان (٨)، (١٣) وهما على الترتيب (غياب وجود معايير مخصصة لاعتماد مدارس التربية الخاصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد)، و(ضعف الثقة المتبادلة بين مدارس التربية الخاصة والأطراف المجتمعية) المركز الثاني في ترتيب معوقات هذا البعد، حيث بلغت الأهمية النسبية لهما (٨١%)، حيث تفتقر مدارس التربية الخاصة إلى وجود معايير محددة ومخصصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد، ما يخصها فقط مجموعة من المؤشرات ضمن وثيقة معايير جودة التعليم العام، بالإضافة إلى افتقار المدارس إلى ثقة الأطراف المجتمعية بها، وبدورها في تنمية وتعليم التلاميذ، وعزوف البعض عن تعليم أبنائهم، والبعض الآخر يرسل أبنائه للمدرسة لمجرد الحصول على الوجبة المدرسية، بسبب الفقر وضيق العيش، وهذا يتفق مع دراسة مهنا (٢٠١٤م) التي أوصت بضرورة صياغة رؤية ورسالة وأهداف ومعايير واضحة لمشاركة المجتمع في العملية

جاءت استجابات عينة الدراسة حول معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في العبارات (١، ٢، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٣) لصالح البديل (تتوافر بدرجة كبيرة) حيث جاءت جميع قيم (كا^٢) دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١)، وفي العبارات (٣، ٥، ٩، ١١) لصالح البديل (تتوافر بدرجة متوسطة) حيث جاءت جميع قيم (كا^٢) دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١). بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العبارة (٤) لصالح أي من البدائل حيث جاءت قيمة (كا^٢ = ٣,٧) غير دالة إحصائياً.

أما من حيث ترتيب العبارات بالنسبة للأهمية النسبية فيلاحظ ما يأتي:

جاءت العبارات (١٠، ٨، ٣، ٧) وهي بالترتيب (قناعة غالبية الأطراف المجتمعية بأن دورهم مقتصر على التبرعات المادية والعينية للمدارس، غياب وجود معايير مخصصة لاعتماد مدارس التربية الخاصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد، ضعف الثقة المتبادلة بين مدارس التربية الخاصة والأطراف المجتمعية، تجاهل منظمات المجتمع المدني لدورها في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة) في المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب حيث جاءت الأهمية النسبية لهم على الترتيب (٨٣,١%، ٨١%، ٨٠,٥%)

واحتلت العبارات (٩، ٣، ٤) وهي على الترتيب (غياب الرؤية الواضحة لدى إدارة مدارس التربية الخاصة حول معايير تحقيق جودة التعليم بها، ضعف دور الإدارة المدرسية في استقطاب واستثمار أطراف المشاركة المجتمعية، وجود قيود إدارية تحول دون التوسع في تفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بالمدارس) في المراكز الثلاث الأخيرة (التاسع والعاشر والحادي عشر)، حيث جاءت الأهمية النسبية لهم (٧٠,٨%، ٦٧,٢%، ٦٦,٧%).

٢- تبادل الزيارات المدرسية بين التلاميذ ذوي الإعاقات والتلاميذ العاديين؛ لرفع الحاجز النفسي ومحاولة القضاء على التنمر.

٣- وضع وثيقة معايير محددة وخاصة بالتربية الخاصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد.

٤- توعية منظمات المجتمع المدني بن دورهم ليس مقتصر على تقديم التبرعات المادية والعينية فقط.

٥- تنشيط دور المؤسسات الدينية في تنمية الوعي المجتمعي لدعم مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦- تنشيط دور الإدارة المدرسية في استقطاب واستثمار أطراف المشاركة المجتمعية.

٧- تعزيز قنوات التواصل مع منظمات المجتمع المدني.

٨- الإعلان عن أنشطة المدرسة واحتياجاتها من المجتمع المحلي.

٩- المساهمة الفاعلة في دعم مدارس التربية الخاصة وتوفير ما تحتاجه من أجهزة ومعدات تساهم في رفع كفاءتها التعليمية.

١٠- عمل ندوات تدريبية وتنقيفية من قبل القائمين على العمل في مجال التربية الخاصة لزيادة الوعي بأهمية دور مدارس التربية الخاصة.

١١- زيادة الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع وأولياء الأمور بما يساهم في تحقيق جودة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٢- العمل على دمج التلاميذ ذوي الإعاقات في المجتمع حتى يمكنهم التكيف مع غيرهم.

١٣- ضرورة وجود رؤية واضحة لدى إدارة مدارس التربية الخاصة لتحقيق جودة التعليم بها.

التعليمية، ودراسة مصطفى (٢٠١٧)م التي أكدت على ضرورة وضع تصور مقترح لمعايير ومؤشرات جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.

واحتلت العبارة (٧) وهي (تجاهل منظمات المجتمع المدني لدورها في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة) المركز الثالث في ترتيب معوقات هذا البعد، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٠,٥%)، فمنظمات المجتمع المدني لها دور هام للمساهمة في تحقيق جودة التعليم، ولكن معظم المنظمات تتجاهل هذا الدور أو تتغافل عنه، وترى أن دورها الرئيس هو فقط تقديم الدعم المادي والعيني للمدارس دون غيره، على الرغم أنها يمكن أن تساهم بأدوار متعددة، منها حل مشكلات التلاميذ، ومشاركة المدرسة في عقد الندوات التدريبية للعاملين، والتنقيفية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكثيف الدعايا والإعلان عن أهمية دعم مدارس التربية الخاصة، وهذا يتفق مع دراسة حمد (٢٠١٩)م التي أكدت على ضرورة تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في مدارس التربية الخاصة، وتكوين شبكات عمل بين مدارس التربية الخاصة وتلك المنظمات.

المحور الثاني: مقترحات عينة الدراسة حول سبل التغلب على معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة

باستقصاء آراء عينة البحث من خلال سؤال مفتوح للتعرف على مقترحاتهم حول سبل التغلب على معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة، أسفرت آرائهم عن مجموعة من المقترحات جاءت على النحو الآتي:

١- توعية المجتمع بالفئات الخاصة واحتياجاتهم النفسية والتربوية.

٤- كانت أضعف المعوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة هي غياب الرؤية الواضحة لدى إدارة مدارس التربية الخاصة حول معايير تحقيق جودة التعليم بها، وضعف دور الإدارة المدرسية في استقطاب واستثمار أطراف المشاركة المجتمعية، ووجود قيود إدارية تحول دون التوسع في تفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بالمدارس.

وللتغلب على معوقات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة، يقترح البحث ما يلي:

- ١- العمل على ربط مدارس التربية الخاصة بالمجتمع الخارجي؛ وذلك من خلال السعي نحو إيجاد أنشطة مشتركة ومتبادلة بين مدارس التربية الخاصة والمجتمع.
- ٢- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في توفير احتياجات ومتطلبات مدارس التربية الخاصة.
- ٣- زيادة الميزانية المقدمة لمدارس التربية الخاصة من قبل الوزارة والإدارات المعنية.
- ٤- العمل على زيادة التمويل المخصص لمدارس التربية، وإيجاد مصادر بديلة لتمويل تلك المدارس.
- ٥- السعي نحو لا مركزية إدارة مدارس التربية الخاصة على مستوى الجمهورية، والتعاون بين إدارات هذه المدارس للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق جودة التعليم بها.
- ٦- التوعية المجتمعية بأهمية الدور الذي تقوم به مدارس التربية الخاصة؛ من تربية وتعليم للتلاميذ، وبناء وتنمية شخصياتهم.

١٤- العمل على تطوير مناهج التلاميذ ذوي الإعاقات وتعديلها وتطويرها بما يتناسب مع إعاقاتهم وقدراتهم.

نتائج البحث ومقترحاته:

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- ١- تمثلت معايير جودة تعليم مدارس التربية الخاصة في ستة معايير وهي معايير خاصة بجودة البيئة المدرسية، ومعايير خاصة بجودة الإدارة المدرسية، ومعايير خاصة بجودة معلم التربية الخاصة، ومعايير خاصة بجودة المنهج والأنشطة، ومعايير خاصة بجودة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعايير خاصة بتوطيد العلاقة مع المجتمع الخارجي.
- ٢- أهم آليات المشاركة المجتمعية لتحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة هي التمويل المالي المباشر، والتبرع النقدي أو العيني، ودعم عمليات الإصلاح المدرسي، والمشاركة في إدارة مدارس وفصول التربية الخاصة، والنظرة الإيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع خطة استراتيجية لبرامج ووسائل وأساليب المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.
- ٣- كانت أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة هي قناعة غالبية الأطراف المجتمعية بأن دورهم مقتصر على التبرعات المادية والعينية للمدارس، وغياب وجود معايير مخصصة لاعتماد مدارس التربية الخاصة من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد، وضعف الثقة المتبادلة بين مدارس التربية الخاصة والأطراف المجتمعية، وتجاهل منظمات المجتمع المدني لدورها في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.

١٨-تنظيم دورات تثقيفية من قبل المدرسة لأسر التلاميذ ذوي الإعاقات لتوعيتهم بأهمية تعاونهم مع المدرسة في تربية وتعليم أبنائهم.

١٩-تفعيل دور مجالس الآباء والأمناء بالمدارس، والعمل على تقوية اتصاله بالأطراف المجتمعية الأخرى.

٢٠-تبصير الأطراف المجتمعية بدورها وما يمكن أن تقوم به في تنمية المدارس والنهوض بالتعليم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١- البوهي، رأفت عبد العزيز، وآخرون (٢٠١٨): الجودة الشاملة في التعليم، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

٢- البهائي، أمل عادل طه (٢٠١١): دراسة لواقع أداء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في المرحلة الابتدائية بمحافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد التاسع، الجزء الثاني، يناير، ص ٤٨٢.

٣- الجهني، هيلة بنت ضحيان صالح (٢٠١٩): آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، الجزء الثالث، العدد ٨٣، يوليو، ص ٤٨٩.

٤- الجوهري، ريهام مصطفى عبد الحميد محمد (٢٠٢٠): العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقق الجمعيات الأهلية لأهدافها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد ١، العدد ٥١، يوليو.

٥- الحراحشة، فواز ياسين، المومني، حازم عيسى (٢٠١٦): مستوى الجودة التعليمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين

٧- إيجاد نوع من التكامل بين عمل كافة الأطراف المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني.

٨- تفعيل الدور الإعلامي للتعريف بأهمية دور المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة.

٩- الاستعانة بأفراد من داخل المنظومة التعليمية ومدارس التربية الخاصة في عمليات تجديد المدارس وتطوير المناهج، فهم الأكثر دراية وخبرة بظروف المدارس ومتغيراتها.

١٠-توفير وسائل وأساليب اتصال دائمة ودورية بين المدرسة وأولياء أمور التلاميذ ذوي الإعاقات.

١١- عقد لقاءات دورية مع أولياء أمور التلاميذ لمناقشة مشكلات الطلاب والسعي نحو إيجاد الحلول المناسبة لها.

١٢-تخصيص عائد مادي من قبل الدولة؛ لمساعدة أسر ذوي الاحتياجات الخاصة تعليم أبنائهم وتخفيف العبء عنهم.

١٣-تعزيز دور المشاركة المجتمعية في توفير الدعم المادي والمعنوي لأسر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٤-المتابعة والإشراف المستمر من قبل الإدارات لمدارس التربية الخاصة.

١٥-جعل جودة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مشروعاً قومياً تتبناه الدولة وتدعمه بكافة مؤسساتها.

١٦-التغلب على القيود الإدارية التي تحول دون التوسع في عمليات المشاركة المجتمعية.

١٧-عمل ندوات دورية من قبل الإدارات المعنية، لتوعية الأطراف المجتمعية بأهمية دورهم في تحقيق جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة.

الخاصة "تصور مقترح"، مجلة العلوم التربوية، العدد ٢٢، الجزء الأول، رجب، ص ٢١٩.

١٢- الشريف، طلال بن عبد الله (٢٠١٧): جودة التعليم والتعلم في الكليات التربوية في الجامعات السعودية الناشئة في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، المجلد ١٢، العدد ٣، ديسمبر.

١٣- العتيبي، عبد المجيد بن سلمي الروقي (٢٠١٩): معايير الجودة في أنظمة التعليم الإلكتروني، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد ٧، فبراير.

١٤- العوضي، سعد عبد الله (٢٠١٧): اتجاهات أولياء أمور الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات الرياض نحو مطالب أبنائهم، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد ١، أكتوبر، ص ١٠.

١٥- الغفير، فتون أحمد (٢٠١٥): أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياستها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة دمشق، ص ٧٦.

١٦- القاسم، ليلى حمد، النويصر، أسماء عبد العزيز (٢٠١٨): الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٣٩، حزيران.

١٧- القرني، عبد الله بن مالي، نصر، محمد يوسف مرسي (٢٠١٨): تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، الجزء الثاني، العدد ١٧٨، أبريل.

وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٣، العدد ٣.

٦- الحمدان، خولة يوسف (٢٠٢٠): مؤسسات التنشئة الاجتماعية: أهدافها، وأهميتها، وتأثيرها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣، حزيران.

٧- الدوسري، راشد بمن ظافر (٢٠٢٠): غرس قيم العمل التطوعي لطلاب المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٨، العدد الأول.

٨- الذوايدي، إبراهيم بن علي، العنزي، حمود بن مفلح (٢٠١٩): ممارسة العمل الجماعي والاستشاري وفريق العمل في ميدان التربية الخاصة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد ٣، العدد ٩، يوليو.

٩- الزكي، أحمد عبد الفتاح (١٤٣١): تطوير الشراكة بين الأسرة والمدرسة ضرورة ملحة لتعليم متميز، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية جستن (تطوير التعليم: رؤى، ونماذج، ومتطلبات)، ١٩- ٢٠ محرم، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

١٠- الزنبقي، حنان سليمان، القائدي، مناهل محمد يوسف (٢٠١٥): فاعلية الإشراف التربوي في الشراكة الاجتماعية للاهتمام بطلقات ذوي الظروف الخاصة "الأيتام" في المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد ١٦، ص ١٦٤.

١١- السبيعي، نهلة بنت إبراهيم (١٤٤١): إدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية

الإعاقة والموهبة، المجلد الرابع، العدد ١٤، ١، نوفمبر.

٢٥- إبراهيم، هنادي عيسى مهنى، ميرغني، سمير يوسف أحمد (٢٠٢٠): تقييم البرامج التربوية المقدمة لذوي الإعاقة بمحافظة وادي الدواسر في ضوء المعايير العالمية للتربية الخاصة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد ٤٠، العدد ٢٨، يوليو.

٢٦- أبو جامع، زهدي محمد، سلامة، كايد (٢٠١٩): درجة فاعلية مجالس أولياء الأمور في المدارس العربية في منطقة النقب كما يراها المديرون والمعلمون وأولياء الأمور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٧، العدد ١.

٢٧- أبو ندى، لمياء رمضان (٢٠١٨): مهارات التواصل لدى مديري مدارس الثانوية بمحافظة غزة وعلاقتها بتفعيل المشاركة المجتمعية، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٥٥.

٢٨- بركات، أحمد حسين محمد (٢٠٠٨): متطلبات تفعيل اللامركزية في الإدارة المدرسية في ضوء معايير الجودة والاعتماد للتعليم، رسالة ماجستير، تخصص أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٢٩- أحمد، نجاح رحومة (٢٠١٧): ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٢، الجزء الثاني، يناير.

٣٠- بني عيسى، رابح، نصيرة، عبيد (٢٠٢٠): العلاقات التربوية ودورها في تحسين جودة

١٨- الكريم، وفاء عبد القادر عطا (٢٠٢١): تطوير مدارس التربية الخاصة على ضوء خبرة فنلندا، مجلة بحوث العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الثاني.

١٩- الماحي، عواطف علي، عبد الرحيم، عز الدين (٢٠١٩): تقويم المدارس الخاصة مرحلة الأساس بولاية الخرطوم على ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.

٢٠- الناصير، هديل رياض موسى (٢٠١٩): تقييم جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة السوريين في الفترة المسائية في محافظة إربد، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، الأردن.

٢١- النجار، أسامة رسمي (٢٠١٧): التعصب الحزبي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالمشاركة المجتمعية، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

٢٢- الهنائي، عبد الله بن سعيد بن سعيد (٢٠١٦): فاعلية مجالس الآباء والأمهات على مستوى الولايات بمحافظة الداخلية والصعوبات التي تعترضها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، جامعة نزوي، ص ٧.

٢٣- الوكيل، مصطفى مختار (٢٠١٥): المشاركة المجتمعية وتطوير مدارس التربية والتعليم، تقديم (مصطفى رجب)، دار العلم والإيمان، ص ٢.

٢٤- الإترابي، هويدا محمد (٢٠٢٠): المشاركة المجتمعية مدخل لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم، المجلة العربية لعلوم

- التعليم، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (٤)، ديسمبر.
- ٣١- حسن، رشاد محمد (٢٠١١): تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان، دراسة ميدانية، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، المجلد ١٨، العدد ٦٨، يناير.
- ٣٢- بهنسي، شيماء أحمد عبد القادر (٢٠١١): المشاركة المجتمعية في مدارس التطوير بمحافظة الاسكندرية: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.
- ٣٣- جاد الله، السيد حسن البساطي السيد (٢٠١١): أدوار الأخصائي الاجتماعي المدرسي في المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات تحقيق المعايير القومية للتعليم، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء الرابع، العدد ٣٠، أبريل، ص ١٧٣٠.
- ٣٤- جاد الله، باسم سليمان صالح (٢٠١٤): التخطيط الاستراتيجي ودوره في تجويد أداء مدارس التربية الخاصة في صعيد مصر "دراسة ميدانية"، كلية التربية، جامعة أسيوط.
- ٣٥- جاد الله، كيرلس سليمان صالح (٢٠١٦): استراتيجية مقترحة لتطوير مدارس التربية الخاصة بصعيد مصر: دراسة تحليلية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، المجلد ١٧، العدد ١١، نوفمبر.
- ٣٦- حجازي، فوزية السيد عبد الله (٢٠١٥): دور وحدات التدريب والجودة في التنمية المهنية للمعلمين بمحافظة الإسكندرية: مدارس الحلقة
- الأولى من التعليم، رسالة ماجستير، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.
- ٣٧- حسن، مصطفى مختار (٢٠١٢): المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الخاصة في بعض محافظات الصعيد "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ص ٦٣.
- ٣٨- زبيدة، ياسر (٢٠١٢): دراسة حول المشاركة المجتمعية في قطاع غزة: دراسة حالة بلدية المغازي، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في إدارة مؤسسات المجتمع المدني من التعليم المستمر في الجامعة الإسلامية، معهد التنمية المحلية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ٣٩- شاهين، هالة عطية محمود (٢٠٢٠): دور الإرشاد النفسي في تحسين جودة الحياة لأمهات الأطفال المعاقين عقلياً، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، العدد ١٨، أكتوبر.
- ٤٠- شهرزاد، دهيمي (٢٠١٧): سبل تخطي معوقات ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين - دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة-، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، المجلد (أ)، العدد ١١، سبتمبر.
- ٤١- عباس، مروة عبد الإله (٢٠٢٠): دور وسائل الإعلام في تمكين ذوى الإعاقة للمشاركة في المجتمع "دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد ١٧، العدد ٦٦.
- ٤٢- عبد الباقي، عزة نادي عبد الظاهر (٢٠١٢): تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير، قسم

الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، الجزء الثاني، أبريل.

٤٩- عمار، هبة الله علي أحمد حسن (٢٠١٩): المشكلات الإدارية في مدارس التربية الخاصة ومتطلبات مواجهتها -دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية-، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٥٠- فايد، خالد محمد شبل (٢٠١٩): تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنوفية.

٥١- قاصدي، فايزة، طيب، فتيحة (٢٠١٧): مفهوم الجودة في التعليم العالي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧، يناير.

٥٢- قنومي، منال عبد المعطي صالح (٢٠١٤): درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في مجال المشاركة المجتمعية في العمل المدرسي وسبل تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد ١٥، العدد الثاني، أيار.

٥٣- متولي، أمل نبيه أبو اليزيد (٢٠١٧): المشاركة المجتمعية وتحسين جودة حياة أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة "دراسة تحليلية"، المجلة العربية لكلية رياض الأطفال، المجلد الرابع، العدد الثاني، أكتوبر.

٥٤- محمد، عبد الصبور منصور (٢٠١١): الجودة الشاملة في برامج وخدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر الأباء، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ص ٦٩.

٤٣- عطية، سعيد محمود مرسى (٢٠١٧): الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية "الجمعيات الأهلية نموذجاً"، "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٩٤، الجزء الأول، يناير.

٤٤- عبد الفتاح، كريمة مصطفى (٢٠١٩): دور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية بمحافظة الفيوم، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١١، الجزء الثالث.

٤٥- عبد الكريم، محمود عبد الكريم حلمي (٢٠١٦): تصور مقترح للتغلب على بعض مشكلات معلمي مدارس التربية الخاصة في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة: دراسة ميدانية بمحافظات شمال الصعيد، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنيا.

٤٦- عبد الله، سعدية عبد الغفور (٢٠١٧): الكفايات اللازمة للمعلم لأداء دوره في التعليم العام في ضوء معايير جودة التعليم، رسالة دكتوراه، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

٤٧- عبد اللطيف، هاجر طلعت أحمد (٢٠١٩): متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير مدارس التربية الخاصة بمحافظة الدقهلية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٤٨- عبد النعيم، محمد جاد أحمد، عبد اللاه، محمد منصور أحمد (٢٠١٦): استراتيجية مقترحة لمتطلبات الاستغلال الذاتي لمدارس مرحلة التعليم

٦١- وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وثيقة رياض الأطفال، جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الثالث، ٢٠١٠/٢٠١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-Al-busaidi, Saleh, Tu Zlukova, Victoria(2018): Teachers' Perceptions of Practies and Challenges of Innovating for the Inclusion of Special Needs, University English Language Learners in Oman, Journal of Educational and Psychological studies, Vol. 12, Issue4, October, Sultan Qaboos University.
- 2- Disability Standards For Education, ASTURALIA, (2005), P.P 14: 18.
- 3-European Commission (2019): Eric. Ed. Gov/http://doi. Org / 10.2767 /440764
- 4- Fitriah,Amaliah et all (2013); A different result of community participation in education; an Indonesian case study of parental participation in public primary school, Education Research Institute, Seoul National University, Korea, July.
- 5- Frey, Andy, et all(2019); HomeBase: Participation, Engagement, Alliance, and Social Validity of a Motivational Parenting Intervention, National Association of Social Workers,

٥٥- محمد، محمد صالح أبو خضير(٢٠١٣): المشاركة المجتمعية ودورها في تجويد مدخلات التعليم الابتدائي " دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٥٦- محمد، إيناس أبو المجد الأمين (٢٠١٩): الحقوق التربوية لذوي الإعاقة في السياسات التعليمية بين التشريع والتطبيق "دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٥٧- مخلوف، سميحة علي محمد (٢٠١٧): فعالية برنامج تدريبي مقترح لتحسين الأداء الإداري لدى مديري مدارس التربية الخاصة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٢، الجزء الثاني، يناير.

٥٨- مصطفى، وائل كمال الدين هاشم (٢٠٢٠): متطلبات إصلاح مدارس التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة: "دراسة ميدانية على محافظة سوهاج"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد ٥، العدد ٤، الجزء ١، أكتوبر.

٥٩- مهنا، عيبر عبد القادر(٢٠١٤): تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٤٨.

٦٠- هلال، محمود مصطفى حسن(٢٠١٤): مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم (دراسة حالة: جمعية أكاديمية الدلتا للعلوم بالدقهلية)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، ص ٣٦.

- 12- Kendall, Nancy, et all (2015); Community Participation in International Development Education Quality Improvement Efforts; current paradoxes and opportunities, *Asse Eval Acc*, Vol.27, Spring Science Business Media, New York. Children& Schools, cdz016, <https://doi.org/10.1093/cs/cdz016>.
- 13-Kiru, Elisheba W. (2019); Special Education in Kenya, *Intervention In School and Clinic*, Vol.54, No.3, Jan. 6-Ginsburg, Mark et all (2017); Promoting Community Participation in improving education in south Sudan, *Africa Educational Research Journal*, Vol.5, Issue.4, October. 7-<https://Exceptionalchildren.org>
- 14-Kwarteng, Eric Fredua (2016); Demcratization and Participation: National education policy-making in Africa, *The International Education Journal: comparative perspectives*, Vol.15, No.4. 8- Narwana, Kamlesh (2015); A global approach to school education and local reality; A case study of community participation in Haryana, India, *Policy Future in Education*, Vol.13, Iss.2
- 15-Sahin, Umran (2019); Parent's Participation Types in School Education, *International Journal of Educational Methodology*, Vol 5, Issue 3, Pamukkale University, TURKEY, P316. 9-Olumade, Sofoluwe Abayomi, Olatoun, Akinsolu Abiodun (2015); Community Participation in Quality Assurance (CPQA); A Catalyst in Enhancing Quality Basic Education Service Delivery in Nigeria, *Journal of Education and Practice*, Vol.6, No.7.
- 16- Leraas, Bethany C, et all (2018); Gender and Student Participation, *Journal of the Scholarship of Teaching and Learning*, Vol.18, No.4, December. 10- Kasparzak, Christina, et all (2020); A State System Framework for High Quality Early Intervention and Early Childhood Special Education, *Topics in Early Childhood Special Education*, Vol.40, No.2.
- 17-Mizala, Alejandra, Schneider, Ben (2020); Promoting Quality Education in Chile: The Politics of Reforming Teacher Careers, *Journal of Education Policy*, Vol.35, No.4. 11- Kauffman, James M, Hornby (2020): Inclusive Vision Versus Special Education Reality, *Department of Special Education*, University of Virginia, September, No10.

- Applied Research in Intellectual Disabilities, V.32, N.3, May.
- 21-Rouhani, Leva(2017); Unpacking Community Participation: A Gendered Perspective, Current Issues in Comprative Education (CICE), Vol.20, Issue.1, Fall.
- 18- Narwana, Kamlesh (2015); A global approach to school education and local reality; A case study of community participation in Haryana, India, Policy Future in Education, Vol.13, Iss.2
- 19- Rizk, Ayman (2019); Participation in the Egyptian Pre-Univeristy Education Sector International Organizations' Perspective, Journal of Interdisciplinary Studies in Education, Vol.8, No.1.
- 20-Roberts, Laura Taylor, et all(2019); A Systematic Review of Community Participation Measures for People with Intellectual Disabilities, Journal of